

تقييم النظم النقدية من منظور معياري

دكتور

أحمد محمد عادل عبدالعزيز

باحث أول بوزارة التأمينات الاجتماعية - مصر

مقدمة:

ينطوي كل من النظام النقدي الدولي والنظم النقدية المحلية في وقتنا الحالي على ظلم لا بد من علاجه، حتى يتسنى تحقيق العدالة وبالتالي الاستقرار والاستدامة. فقد ساد العالم لآلاف السنوات نظام نقدي يعتمد على الذهب والفضة كنقود أساسية (والنحاس والبرونز كنقود مساعدة). وفي العصر الحديث تعالت الأصوات المنادية بإحلال النقود الورقية محل النقود المعدنية؛ بحجج كثيرة يتقدمها القول بعدم قدرة الذهب والفضة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للنقود في ظل التوسع الهائل في كميات المنتجات وتنوعها بعد الثورتين الصناعية ثم التكنولوجية. وبالفعل تم اتباع نظم نقدية بهدف تخفيض الاعتماد على الذهب والفضة كنقود، حتى عرف العالم نظام النقد الورقي الإلزامي، وأسعار الصرف المرنة، حيث يتم التعامل مع العملات النقدية كأنها سلع ويتم تحديد أسعار صرفها في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب.

أولاً: هدف البحث:

يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلين التاليين: هل النظم النقدية الحالية عادلة؟ وإذا كانت غير عادلة، فكيف يمكننا تغييرها لتصبح نظاماً عادلة؟

ثانياً: أهمية البحث:

إن دراسة النظم النقدية ومدى عدالتها من أبرز الموضوعات التي احتلت مكانة خاصة في ظل ضعف الدولار والشك في قدرته على الاستمرار في لعب دور العملة الدولية المسيطرة، وبات العالم اليوم في حاجة لنظام نقدي دولي جديد، ستتغير في ظله جميع النظم النقدية المحلية بما يحقق العدالة للجميع، على المستويين المحلي والدولي، أو يقترب منها قدر الإمكان.

ثالثاً: إشكالية البحث:

منذ خروج العالم على قاعدة الذهب في عام ١٩٧١م قام الدولار الأمريكي الورقي الإلزامي بدور العملة الدولية، وهو ما أعطى أمريكا ميزة تنافسية عالمية هائلة، ترتب عليها ظلم لباقي الدول. وقد أفاق الجميع في وقت متأخر على هذه الكارثة، والمطلوب الآن إيجاد حل لتحويل مسار النظام النقدي الدولي الراهن ليصبح نظاماً عادلاً، وتوحيد العملة العالمية، واستعادة الدور النقدي للذهب والفضة، وهو ما سينعكس إيجاباً على إصلاح النظم النقدية المحلية.

رابعاً: فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو التالي:

١. إن نظام النقد الورقي الإلزامي هو نظام غير عادل.
٢. إن نظام النقد المعدني الكامل الذهبي أو الفضي كان نظاماً عادلاً.
٣. إن الذهب والفضة مازالا قادرين على القيام بدورهما النقدي.

خامساً: منهجية البحث:

سيتم استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث، بالإضافة إلى المنهج الوصفي المعتمد على الاستقراء، والمنهج التحليلي (التفسيري) المعتمد على الاستنباط. كما سيتم استخدام أسلوب تحليلي؛ الأول هو أسلوب التحليل الواقعي لوصف وتفسير الواقع كما هو كائن، وأما الأسلوب الثاني فهو أسلوب التحليل المعياري، لمعرفة ما يجب أن يكون، استناداً إلى المرجعية الإسلامية في هذا الشأن.

سادساً: خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب، استعرض الأول النقود والقواعد والنظم النقدية، وتصدى الثاني أنواع النظم النقدية المحلية مع تصور مقترح لإصلاح النظام النقدي المصري، وطرح الثالث النظام النقدي الدولي الحالي ومقترحات إصلاحه.

المطلب الأول النقود والقواعد والنظم النقدية

أولاً : مفهوم النقود ووظائفها:

النقود هي نوع من الأموال، حيث يقسم الاقتصاديون الأموال إلى: أموال نقدية (نقود)، وأموال عينية (سلع)، تنقسم بدورها إلى: أموال طبيعية؛ كالأرض والأنهار والرياح وآبار المياه والمعادن، والرمال، والبترو، ... إلخ. وأموال مُصنَّعة؛ كالألات والعدد والأدوات، والمباني، ... إلخ.^(١) وقد وضع علماء الفقه الإسلامي أن المال إما أن يكون نقداً أو يكون عَرَضاً (سلعاً)، والمقصود الأصلي من النقود هو المعاملة (وسيط في عمليات البيع والشراء)، لا الانتفاع. وأما العُروض (السلع) فالمقصود الأصلي منها الانتفاع لا المعاملة.^(٢)

وبالتالي فالنقود تقوم بوظيفتين رئيسيتين هما: وسيط في عملية البيع والشراء (وسيط في المعاملات أو المبادلات)، ومقياس للثمن (باعتبار الثمن هو المقياس النقدي للقيمة)، بالإضافة إلى وظيفتين أُخرين هما؛ الوظيفة الثالثة: إنها مخزن للقوة الشرائية (أو مخزن للقيمة)، والوظيفة الرابعة: إنها معيار للمدفوعات الآجلة. وبذلك فالنقود تقوم بأربعة وظائف مباشرة.^(٣)

وعن أصل تسمية العملات بـ"النقود" في اللغة العربية، فقد جاء من نقد الشيء ليختبره وتمييز جوده من رديئة، ومنه تمييز العملات وإخراج المزيف منها والجيد، ويقال درهم أو دينار نقد؛ أي جيد لا زيف فيه، ومنه النَّقَاد (الناقد) الذي ينقد الدراهم والدينار وغيرها. ويطلق لفظ النقد أيضاً في البيع فنقول لقد نقد فلان فلاناً ثمن بضاعته أي دفع ثمنها معجلاً غير آجل.^(٤) ومن هنا باتت العُمُلات تعرف إجمالاً باسم النقود.

(١) رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي. الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤م. ص: ٤٧١-٥٢٤.

(٢) أبو بكر الصديق عمر متولي، وشوقي إسماعيل شحاتة: اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي. مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٣م. ص: ١٦، ١٧.

(٣) باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين. ترجمة: الدكتور طه عبد الله منصور، والدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧م. ص: ١٣-٢٥.

(٤) إبراهيم القاسم رحاحلة: النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين. مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م. ص: ٧٧.

وأما النقود في اللغة الإنجليزية فهي "Money" وتعني في أصلها اللاتيني النقود المسكوكة في معبد "جونومونيتا" الذي كان داراً لضرب النقود في الإمبراطورية الرومانية. وأما الآن فالكلمة تعني أية وسيلة متداولة للتبادل مقبولة على نطاق واسع كمعيار أو مقياس لقيمة أو ثمن الأشياء.^(١)

ثانياً - نبذة تاريخية عن نشأة وتطور النقود:

يرجح العلماء أن الإنسان استعمل المقايضة قبل النقود، فعلى سبيل المثال استدل على ذلك "ويليام ستانلي جيفونز" من خلال ما كان شاهداً عليه في عصره من استخدام البلاد البدائية للمقايضة؛ إذ يقول: (...، هذه هي الطريقة المستعملة عند الأمم المتأخرة في التمدن، فالسائح في أواسط أفريقيا يأخذ معه كمية وفيرة من الغلال والقلائد والخناجر ويعطي هذه الأصناف للأهالي مقابل ما يؤدونه له من الخدم والقوت).^(٢)

ورغم عدم وجود دليل يقيني مؤكد فإن الكثير من العلماء يرجحون أن النقود نشأت بسبب عيوب المقايضة وعدم قدرتها على مسايرة الاتساع الكبير في حجم المعاملات، ولكن ليس من المعروف على وجه التحديد واليقين متى استخدم الإنسان النقود لأول مرة.^(٣) فالأرجح إنها ترجع إلى ما قبل أقدم التواريخ المكتوبة، شأنها في ذلك شأن التجارة.^(٤)

ويرجح المؤرخون أن النقود السلعية هي أول نوع عرفت البشرية من النقود، استناداً لما وجد من آثار ترجع لحقب تاريخية شديدة القدم، توضح استخدام بعض أنواع السلع كنقود بالإضافة إلى أوجه استخدامها العادية، وكانت تختلف هذه السلع من مجتمع لآخر، ومن بلد لآخر داخل المجتمع الواحد، بما يتوافق مع مواردها الطبيعية ونوع النشاط

(١) نبيه غطاس: معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال (إنكليزي - عربي).

مكتبة لبنان، ١٩٩٥ م. ص: ٣٦٠.

(٢) ويليام ستانلي جيفونز: الاقتصاد السياسي. ترجمة على أبو الفتوح وآخرون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة والنشر، القاهرة، ٢٠١٤ م. ص: ١٠١.

(٣) عبد الحميد الغزالي: أساسيات النقود والبنوك والمصرفية الإسلامية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ م. ص: ٣٥.

(٤) فيكتور مورجان: تاريخ النقود. ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣ م. ص: ١٢.

الاقتصادي الغالب عليها^(١) فمثلاً في العصور الهومرية كانت الماشية بمثابة معيار للثمن، حتى أن المؤرخ الاقتصادي "فيكتور مورجان" ذكر أن لفظ Pecuniary المستخدم اليوم بمعنى "مالي"، مشتق من اللفظ اللاتيني Pecunia بمعنى "نقود"، وهذا اللفظ مشتق بدوره من لفظ Pecus بمعنى ماشية، وحتى وقت متأخر جداً قامت بعض القبائل البدائية باستخدام الماشية كشكل من أشكال النقود في أماكن بعيدة عن بعضها البعض مثل: سيبيريا وكنيا وغرب أفريقيا وكولومبيا، وكانت تستخدم في الصفقات الكبيرة ك شراء عبد أو للزواج أو دفع الإتاوات. وقد كانت هناك سلع أخرى تستخدم كنقود مثل: الملابس، والحبوب، والأرز، والملابس اللحائية، والعسل والسمن والزيت والنبذ والجلود والجمعة والخميرة والصفوف والأسلحة والأحجار الكريمة ولفائف البردي (وفي ذلك إشارة إلى أن مصر القديمة من أقدم الحضارات التي استخدمت الورق كنقود وهو ورق البردي)، بالإضافة إلى المعادن وعلى رأسها الذهب والفضة والإلكترولوم (خليط طبيعي أو صناعي من الذهب والفضة)، فضلاً عن الحديد والنحاس والرصاص والبرونز والنيكل، وظل هذا الوضع لمدة طويلة جداً، حتى ظهرت النقود الورقية والتي كانت في البداية إيصالاً مطالية للسداد بالذهب (نقوداً نائبة)، ثم توقف تحويلها إلى ذهب في نهاية المطاف وباتت نقوداً إلزامية بقوة القانون، نشأ في ظلها نوع جديد من النقود هو نقود الودائع أو النقود الائتمانية.

وأخيراً ظهرت محاولات اعتماد نوع جديد من النقود هو النقود الإلكترونية، إلا أن هذا النوع مازال تحت التجريب والاختبار، وثمة صراع بينه وبين نظام النقود الورقية (والبلاستيكية). ومن الملفت وجود علاقة وطيدة بين النقود والمهود (وفي وجهة نظري فإننا بحاجة لبحث تاريخي متعمق لوصف وتفسير علاقة المهود بالنقود ودورهم في النظم النقدية)، حيث يسيطر المهود حالياً على طباعة النقود عالمياً، بسبب احتكارهم لآلات طباعتها.^(٢)

ثالثاً - أنواع النقود:

هناك عدة أسس يستند إليها تقسيم النقود لأنواع، كالتالي: من حيث عنصر الانتماء تنقسم إلى نقود سلعية: وهي التي تصنع من مادة يتوافر لها استخدام تجاري إلى جانب وظائفها النقدية، كالنقود الذهبية، وقد تكون نقوداً سلعية كاملة كالمسكوكات الذهبية

(١) محمود محمد نور: النقود والمصارف في النظم الاقتصادية. مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٧٥ م. ص: ٣٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: كلاوس بيندا: صناع النقود: العالم السري لطباعة أوراق النقد. ترجمة خالد غريب علي، مراجعة هاني فتحي سليمان، هنداي، ٢٠١٥ م.

والفضية، لأن قيمتها النقدية تتساوى مع قيمتها التجارية السلعية، أو تكون نقوداً سلعية غير كاملة، مثل المسكوكات التي تقل قيمتها السلعية التجارية عن قيمتها النقدية الاسمية، وبذلك فهي تشتمل على عنصر ائتماني، وتدخل في النقود الائتمانية: وهي تلك النقود التي لا توجد صلة بين قيمتها النقدية أو الاسمية وقيمتها التجارية، كالبنكنوت الذي يصدره البنك المركزي، والنقود الورقية والمعدنية المساعدة، وكذلك نقود الودائع. وأما من حيث مدى نهائية قبول الأفراد للنقود، فتنقسم إلى نقود انتهائية: وهي التي لا يمكن تحويلها إلى نوع آخر من النقود (سواء كانت ذهبية أو ورقية إلزامية)، ونقود قابلة للتحويل: حيث يمكن تحويلها إلى نوع آخر من النقود من مؤسسة النقد (كالنقود الورقية النائبة).^(١) وأما تقسيم النقود من حيث التسلسل التاريخي (وهو الأكثر استخداماً)، فتنقسم النقود إلى: نقود سلعية (بما فيها المعدنية)، ونقود ورقية، ونقود مصرفية، بالإضافة إلى أشباه النقود.^(٢)

رابعاً - حقيقة النقود بالنسبة للإنسان:

لا خلاف حول أهمية النقود للإنسان، ولكن للوقوف على حقيقة هذه الأهمية يجب التفرقة بين وجهة نظر الفرد والأمة والنوع الإنساني قاطبة، وذلك على النحو التالي:^(٣)

فبالنسبة للفرد يعد جمع المزيد من النقود زيادة قدرته على شراء المزيد مما يحتاج، وبالتالي يزداد غناه. وأما على مستوى الأمة أو الدولة، فإن زيادة النقود على المستوى المحلي لا تؤثر نظرياً في درجة غناها، فلو كل فرد في الأمة زاد دخله وظل حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات في الدولة ثابتاً، سترتفع الأسعار ويظل مستوى معيشة هؤلاء الأفراد كما هو، ولكن على المستوى الدولي فإن اكتشاف منجم ذهب جديد في دولة ما سيساعد هذه الدولة على استيراد ما تحتاجه من الدول الأخرى. وأما على مستوى البشرية في مجموعها سنجد أن النقود بالنسبة لها مجرد أداة لتسهيل المبادلات، ولو زادت مثلاً كميات الذهب

(١) صبيحي تادرس قريصة: النقود والبنوك. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م. ص: ٢٠، ٢١.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: نعمة الله نجيب وآخرون: اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية. قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠م. ص: ١٧-٢٧. تحسب أشباه النقود في تقارير البنك المركزي المصري بمجموع الودائع غير الجارية بالعملة المحلية، والودائع بالعملات الأجنبية.

(٣) أحمد محمد إبراهيم: الاقتصاد السياسي. الجزء الأول، الطبعة الثالثة، وزارة المعارف العمومية، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥م. ص: ٥٣٤، ٥٣٥.

الموجودة في العالم دون زيادة السلع والخدمات التي يشتريها هذا الذهب، فلن تشبع الإنسانية أي حاجات إضافية.

خامساً - مفهوم النظام النقدي والقاعدة النقدية:

النظام النقدي "Monetary System" يتكون من النقود المتداولة بأنواعها المختلفة، ومجموعة المؤسسات المسؤولة عن إصدار النقود أو سحبها من التداول، ومجموعة اللوائح والقوانين والإجراءات التي تحكم كمية النقود وتحدد كيفية وحجم الإضافة أو السحب منها في أي وقت.^(١) وتنقسم النظم النقدية إلى نظم محلية يختص كل منها بدولة معينة، ونظام دولي للتبادل التجاري العالمي بين جميع دول العالم.

وأما القاعدة النقدية "Monetary Standard" فهي معيار أو مقياس خاص للقيم، يقرره القانون كأساس للعملة،^(٢) وبالتالي يمكن القول بأن القاعدة النقدية تعد جزءاً من النظام النقدي، بعبارة أخرى لكل نظام نقدي قاعدة نقدية يتأسس عليها. وإذا كان المعيار متعلق بدولة معينة نصبح بصدد قاعدة نقدية محلية، وأما إذا كان المعيار متعلق بالتبادل التجاري الدولي نصبح بصدد قاعدة نقدية دولية.

سادساً - أبرز الاختلافات بين النظام النقدي المحلي والدولي:

هناك فروقاً مهمة بين النظام النقدي المحلي، والنظام النقدي الدولي (أو العالمي)، وتمثل أهم تلك الاختلافات فيما يلي:^(٣)

١. من حيث السلطة التي تتحكم في عرض النقود: على المستوى المحلي لدى كل دولة مؤسساتها التي تتحكم في إصدار العملة الوطنية وتحديد السياسات النقدية، وأما على المستوى الدولي فلا توجد سلطة عالمية مركزية لإصدار النقود وتوزيعها على الدول المختلفة، حيث لا توجد عملة دولية موحدة من الأساس.
٢. من حيث طرق تسوية الحقوق: في النظم النقدية المحلية تتم تسوية الحقوق بالعملية الوطنية للدولة، وأما في النظام الدولي فقد لا تتمتع العملة الوطنية للدولة بالقبول العام من باقي دول العالم، ولذلك يجب تسوية الحقوق بالعملية الدولية المتفق على

(١) فؤاد هاشم عوض: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١م. ص: ٢٩.

(٢) نبيه غطاس: مرجع سابق. ص: ٣٦٠.

(٣) رمزي زكي: الاحتياطات الدولية. دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤م. ص: ٥٠-٥٥.

قبولها عالمياً، وهو ما يعني خروج هذه العملة من الدولة مقابل دخول سلع وخدمات، وبالطبع فكل دولة ترغب في الاستيراد والتصدير بالقدر الذي يحقق مصالحها.

٣. من حيث القيمتين الداخلية والخارجية للنقود: قيمة النقود داخل الدولة تتمثل في قوتها الشرائية للسلع والخدمات، وأما قيمتها الخارجية فتتمثل في سعر صرفها بعملة دولة أخرى. وقد كانت القيمتين متساويتين في ظل قاعدة الذهب، ولكنهما اختلفتا في ظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية (كما سيتضح فيما بعد)، وهو ما أثار مشكلات عديدة في تسوية المدفوعات الدولية.

المطلب الثاني

النظم النقدية المحلية ومقترحات إصلاح النظام المصري

سبق وعلمنا أن النظم النقدية نوعان، فهي إما نظم محلية أو نظام دولي عالمي. وكلاهما يتحدد على أساس القاعدة النقدية التي يركز عليها، ولهذا فإن النظام النقدي عادة ما يسمى باسم القاعدة النقدية التي يستند إليها، ويمكن تقسيم أنواع النظم النقدية المحلية كالتالي: (١)

١ - نظام المعدنين (قاعدة الذهب والفضة معاً).

٢ - نظام المعدن الواحد.

أ- قاعدة الذهب (كمعدن وحيد).

ب- قاعدة الفضة (كمعدن وحيد).

٣ - نظام النقد الورقي:

أ- قاعدة النقود الورقية النائية.

ب- قاعدة النقود الورقية الوثيقة (البنكنوت).

ج- قاعدة النقود الورقية الإلزامية (القانونية).

وفيما يلي عرض موجز لتطور النظم النقدية المحلية، وبيان علاقة كمية النقود المتداولة في السوق بالمستوى العام للأسعار، مع استعراض تطور النظام النقدي المصري وطرح تصور لإصلاحه.

أولاً - نظام المعدنين (قاعدة الذهب والفضة معاً):

(١) فؤاد هاشم عوض: مرجع سابق. ص: ٣٣.

اعتلى الذهب والفضة عرش النقود في العالم على مدار آلاف السنوات، فالإنسان بطبيعته يحب الذهب والفضة ويرغب فيهما لذاتهما،^(١) وهي غريزة مجبول عليها الإنسان ولن تتغير بتغير العصور، وهو ما يمكن أن نفهمه من قوله سبحانه وتعالى: [زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۗ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ] [آل عمران: ١٤]. كما بين لنا القرآن الكريم أن الذهب والفضة يقومان بدور النقود؛ لقوله سبحانه وتعالى: [وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ] [التوبة: ٣٤]. وعلى الأرجح فإن التفسير الاقتصادي لهذه الآية هو أن الدور الرئيس الذي خلق الله من أجله الذهب والفضة هو دور النقود، مما يستلزم توجيه المقدار الأكبر من هذين المعدنين لسك النقود (بالقدر والكيفية المناسبين لكل عصر)، وأما باقي الأدوار فهي أدوار ثانوية، لا يجب أن تستحوذ على الكثير من المعدنين.^(٢)

ومن مميزات الذهب والفضة سهولة حملهما، وانخفاض تكاليف نقلهما، حيث يقدرها البعض في الأحوال العادية بحوالي ١٪ من قيمة الحمولة، بينما تصل هذه النسبة في القمح إلى ٢٠٪ أو ٣٠٪، بالإضافة إلى صعوبة تزييفهما لما يختصان به من لون ورنه وصلابة معينة.^(٣) فضلاً عن بقاءهما واستمرارهما على حالهما، فلا يتلفان ولا يصدآن بمرور الزمن، كما يمتازان بالتجانس والتماثل بين أجزائهما، فالذهب المستخرج من أي مكان يتماثل مع الذهب المستخرج من مكان آخر، وإذا تم تقسيمهما لأجزاء كان لكل جزء نفس الصفات، مما سهل صناعة النقود من هذين المعدنين النفيسين. ومن أهم ما يمتازان به هو ثبات قيمتهما نسبياً عبر الزمن (استقرار قوتيهما الشرائية).^(٤)

(١) أحمد أبو إسماعيل: أصول الاقتصاد. الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦م. ص: ٤٥٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر: حشمت مفتي عبد الراضي: التوظيف الاقتصادي للموارد الطبيعية في ضوء القرآن الكريم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥م. ص: ٦٥٣-٦٦٠. وأبو بكر الصديق وشوقي إسماعيل شحاتة: مرجع سابق. ص: ٣٩-٤٤.

(٣) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥١٩، ٥٢٠.

(٤) أحمد أبو إسماعيل: مرجع سابق. ص: ٤٥٠، ٤٥١.

وفي العصور الوسطى كان يطلق على العملات الذهبية اسم الدينار، وعلى العملات الفضية اسم الدرهم. ويذكر المؤرخون أن كلمة "دينار" بالعربية يقابلها باللغة الإغريقية كلمة "ديناريوس"، وكلمة "درهم" يقابلها باليونانية كلمة "دراخما"^(١)، وهي مشتقة من كلمة "درم" الفارسية.^(٢)

وإذا جرى تداول عملات من الذهب وعملات من الفضة جنباً إلى جنب، وكانت قيمة كل نوع منهما معادلة تماماً لقيمة المعدن الصافي المصنوعة منه،^(٣) وكان كل منهما مقابلاً للوفاء بالديون والالتزامات على حد سواء، ويحق للمتعاملين استخدام أي نوع منهما بأي قدر يشاءون وبدون قيد أو حد لإنجاز الصفقات وسداد الديون، فإن النظام النقدي في هذه الحالة يقال له "نظام المعدنين الكامل".^(٤)

وقد أخذت بلاد فارس في القرن الرابع الميلادي بنظام المعدنين، وكانت تسك العملات بنسبة واحد ذهب إلى ١٣,٥ فضة، كما اتبعه الإغريق فكان فيليب المقدوني يسك المعدنين بنسبة واحد ذهب إلى عشرة فضة.^(٥) كما أخذ العرب تاريخياً بنظام المعدنين، حيث يذكر

(١) يذهب "فيكتور مورجان" إلى أن معنى هذه الكلمة هو عدد ستة سفود أو أسياخ معدنية، انظر: فيكتور مورجان: مرجع سابق. ص: ١٤. ومن الملفت للنظر أن الدرهم إسلامية يزن ستة دوانيق، فبات رقم ستة عاملاً مشتركاً، يحتاج للمزيد من البحث التاريخي حول أصل تسمية الدرهم وعلاقتها بالرقم ستة.

(٢) عاطف منصور محمد رمضان: النقود الإسلامية. الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠١١ م. ص: ٤٤.

(٣) على عكس النقود المساعدة المصنوعة من النحاس والبرونز والنيكل، حيث تقل قيمتها المعدنية (التجارية كسلعة)، عن قيمتها الاسمية (النقدية)، ويطلق على الفارق ربع الإصدار وهو مكسب خالص للحكومة. انظر: أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٢٧.

(٤) وهيب مسيحة: أصول النظريات النقدية وسياسة التوظيف. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١ م. ص: ٤٢.

(٥) فيكتور مورجان: مرجع سابق. ص: ١٧.

"المقريزي" أن النقود في الجاهلية والإسلام كانت من الذهب والفضة؛ وكان مثقال الذهب يقال له دينار، ومثقال الفضة يقال له درهم.^(١)

وأما في العصر الحديث تعد فرنسا من أبرز الدول التي أخذت بنظام المعدنين؛ بالقانون الصادر في ٢٣ مارس ١٨٠٣م، كما أخذت به جزئياً الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٠٠م، وألمانيا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا واليونان،^(٢) كما أخذت به مصر في عام ١٨٣٤م، وحينما تدهورت قيمة الفضة في أواخر القرن التاسع عشر انتهى نظام المعدنين الكامل.^(٣) ولا شك أن ضرب النقود بأوزان وأعييرة متساوية بدقة تماماً هو أمر صعب، لذلك فهناك حد متسامح فيه وكان يبلغ جزء من الألف بالنسبة لوزن الذهب في الجنيه المصري، وأما المتسامح فيه كان عشرة أجزاء من الألف للنقود الفضية في مصر وفقاً لقانون عام ١٩١٦م. يضاف إلى ذلك ما يعرف بالنحات العادي، وهو النحت الذي يحدث في المسكوكات الذهبية أو الفضية بسبب التداول بين الناس، والدولة هي التي تتحمل هذه الخسارة، إذ من الظلم أن يتحمل تلك الخسارة آخر من وجدت في حوزته القطعة النقدية، فمثلاً وفقاً لقانون ١٩١٦م في مصر كان يتم سحب الجنيهات المصرية التي يصبح وزنها بسبب النحات العادي أقل من ٨,٤٤ جرام، ولكنه لم يعين حداً للنحات للنقود الفضية (ولا البرونزية ولا النيكلية)،

(١) تقي الدين المقريزي: رسائل المقريزي. دراسة وتحقيق: رمضان البدرى، وأحمد مصطفى قاسم، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م. ص: ١٥٧. وهو ما يمكن أن نفهم منه أن الأصل هو تساوي وزن الدينار مع وزن الدرهم، وأن فرق التسمية للتمييز بين الذهب والفضة. ومما يرجح هذا الاحتمال ما ذكره "المقريزي" أيضاً في نفس الصفحة من كتابه، من وجود نوع من الدراهم يقال له الوافية البغلية وهي دراهم الفُرس ووزنها كان مساوياً لوزن الدينار الذهبي. ومما يرجح ذلك أيضاً فرض الزكاة على عشرين ديناراً أو مائتي درهم، وقيمة نصاب الزكاة في الذهب كانت مساوية لقيمة نصاب الزكاة في الفضة على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولما كان النصاب منضبط على نسبة دينار يقابله عشرة دراهم، وكانت النسبة السائدة بين الذهب والفضة آنذاك هي مثقال واحد ذهب يقابله عشرة مثاقيل فضة، فهذا يعني أن وزن الدينار كان مساوياً لوزن الدرهم.

(٢) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٣٣.

(٣) محمود محمد نور: مرجع سابق. ص: ٣٦.

واكتفى بأن ينص على سحبها من التداول إذا نقص وزنها نقصاً وافراً أو محي رسمها بسبب النحات.^(١)

ورغم مميزات هذا النظام فقد واجه عدة مشاكل، كقابليتها للخلط بالمعادن الأقل قيمة، وبالتالي قيام الحكام بالتلاعب في درجة نقاءها، لحد وصل بـ "هنري الثامن" على سبيل المثال إلى طلاء النحاس بالفضة وتداوله على إنه عملات فضية، كما كان الأفراد من الحرفيين المتخصصين في المعادن النفيسة يقومون بتزوير درجة نقاء العملات الذهبية والفضية.^(٢) فضلاً عن برد العملة من أطرافها، ولم يتوافر علاج لذلك إلا في القرن السابع عشر عندما نجح الفرنسي "بيير بلوندو" في اختراع آلة لصقل حواف العملات،^(٣) وكانت الحكومات تقوم بسك الجزء الدائري من العملة بطريقة مشرشرة ليتعذر الاختلاس منها وإلا ظهر أثر ذلك.^(٤) وأما المشكلة الرئيسية التي أدت في النهاية إلى انهيار نظام المعدنين هي اختلاف النسبة القانونية أو النسبة التبادلية بين الذهب والفضة، وبقيت مشكلة كيفية تحديد النسبة الصحيحة بين المعدنين قائمة. فالمشكلة كانت تكمن في تقدير النسبة التبادلية بين المعدنين كمنقود على أساس النسبة التجارية بينهما، وكان يتعذر تغيير النسبة التبادلية بين المعدنين كمنقود وفقاً لتغير النسبة التجارية بينهما في السوق كسلك لما في ذلك تعريض الحياة الاقتصادية للاضطراب وعدم الاستقرار. ونتيجة لتغير النسبة التجارية عن النسبة النقدية كانت تحدث مضاربات على المعدنين وكانت تؤدي إلى اختفاء أحدهما من التداول والتحول إلى نظام المعدن الواحد، ففي الأوقات الذي يزيد فيها إنتاج الذهب وتنخفض قيمته التجارية عن قيمته النقدية بالنسبة للفضة، تختفي العملة الفضية من التداول، وتصبح العملة المتداولة هي العملة الذهبية فقط، وفي الأوقات التي يزيد فيها إنتاج الفضة ويهبط فيها إنتاج الذهب نسبياً، وتنخفض القيمة التجارية للفضة بالنسبة للذهب دون قيمتها النقدية، تختفي العملة الذهبية، وتصبح العملة المتداولة هي العملة الفضية فقط، وفي كلا الحالتين

(١) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٢٥، ٥٢٧.

(٢) محمود محمد نور: مرجع سابق. ص: ٣٨، ٣٩.

(٣) فيكتور مورجان: مرجع سابق. ص: ٢٠.

(٤) أحمد أبو إسماعيل: مرجع سابق. ص: ٤٥١.

يطلق على النظام اسم نظام المعدن الواحد^(١) وكان الحل المثالي الذي اقترحه الاتحاد الدولي لنظام المعدنين المؤلف من أنصار هذا النظام، هو تحديد نسبة قانونية نقدية ثابتة بين الذهب والفضة تلتزم بها جميع الدول، فلا يستطيع أحد المضاربة على المعدنين، ولكن إنجلترا رفضت ذلك الاقتراح، حيث كانت تتبع نظام الذهب الفردي وتتحكم في النظام

(١) وهيب مسيحة: مرجع سابق. ص: ٤٣، ٤٤. في ظل نظام المعدنين برزت ظاهرة: "طرد النقود الرديئة للنقود الجيدة من التداول" ويقصد بالنقود الجيدة تلك التي تحتوي على معدن قيمته السوقية أكبر من قيمة العملة الاسمية (القانونية) مما يدفع الأفراد إلى صهرها وتحويلها لسبائك للاستفادة من قيمة المعدن السوقية فيختفي هذا النوع من النقود من السوق، وأما النقود الرديئة فهي التي تحتوي على معدن قيمته السوقية أقل من قيمتها الاسمية القانونية وبالتالي يقوم حائزي سبائك من هذا المعدن بسكه إلى قطع نقدية وتحقيق مكسب من فارق القيمة فيزيد المعروض من هذا النوع من النقود. وقد تنبه لهذه الظاهرة في العصر القديم الكاتب اليوناني "أريستوفان" وذكرها في إحدى رواياته، وأما في العصور الوسطى فقد تحدث عنها "ابن تيمية" في أواخر القرن الثالث عشر تقريباً، و"نيقولا أوريزم" في أواخر القرن الرابع عشر، و"المقريري" قبل منتصف القرن الخامس عشر، ثم أخيراً صاغها في شكل قانون علي في القرن السادس عشر السير "توماس جريشام" المستشار المالي للملكة إنجلترا آنذاك، ولعل ذلك هو سبب الخطأ التاريخي الشائع الذي ينسب إليه اكتشاف هذه الظاهرة، فالحقيقة أنها كانت معروفة وذكرها آخرون قبله بزمان طويل. ويرجع السبب في اختفاء النقود الجيدة من التداول وبقاء الرديئة (كالإبقاء على النقود الجديدة اللامعة وإنفاق النقود القديمة المنحادة) هو أن منفقها له الخيار بين السداد بالنقود الجيدة أو النقود الرديئة فل كلاهما نفس قوة الإبراء القانونية، وليس لقابضها حق الخيار فهو ملزم بقبولها، ولو كان له حق الاختيار لانعكس القانون وطردت النقود الجيدة النقود الرديئة من التداول. وهناك شرط مهم لكي تستطيع النقود الرديئة طرد الجيدة، وهو أن يتم إصدار تلك النقود الرديئة بكميات وفيرة تكفي لسد المبادلات الداخلية. ولا ينطبق ذلك على المبادلات الخارجية فالبلاد الأجنبية لا تقبل النقود الرديئة. لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٢٨. ومحمد دويدار: علم الاقتصاد السياسي. منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٥ م. ص: ١٢٩.

العالمي آنذاك. واختفى نظام المعدنين الكامل اعتباراً من بداية القرن العشرين، فقد انصرفت عنه الدول لتتبع إما نظام المعدنين الناقص؛ كدول الاتحاد اللاتيني (فرنسا وبلجيكا واليونان وإيطاليا وسويسرا) وهولندا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والهند، أو نظام المعدن الواحد على أساس قاعدة الذهب؛ كألمانيا في ١٨٧٣ م.^(١)

ثانياً - نظام المعدن الواحد (قاعدة الفضة):

نظام المعدن الواحد المستند إلى قاعدة الفضة هو نظام نقدي تكون فيه النقود الفضية هي العملة المعيارية الوحيدة إلى جانب عملات مساعدة.^(٢) ويرجع المؤرخون أن سك الفضة كعملات قد بدأ في جزيرة "أجانيطس Aegina" اليونانية في عام ٧٥٠ قبل الميلاد تقريباً.^(٣) كما كانت العملة في إنجلترا كلها من الفضة في العصر الساكسوني.^(٤) ولم تتبع هذا النظام في العصر الحديث سوى بلاد قليلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مثل: هولندا وروسيا، والهند الإنجليزية، ولكن بسبب تدهور قيمة الفضة بالنسبة للذهب الذي بدأ سنة ١٨٧٠ م واشتد بعد ١٨٧٣ م، لزيادة الناتج السنوي من الفضة زيادة عظيمة وسريعة، تراجعت كثير من الدول عن اتباع نظام الفضة وتم استبداله بنظام الذهب، ورغم النضال الشديد الذي قام به أنصار الفضة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر البلاد المنتجة للفضة آنذاك، والذي أدى إلى إطالة عمر هذا النظام قليلاً، إلا أنه في عام ١٨٩٣ م توقف أكبر نظامين للفضة وهما الولايات المتحدة الأمريكية والهند الإنجليزية، ولكن ظل هذا النظام سائداً إلى مطلع القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الأولى في بعض أنحاء آسيا كالصين والهند الصينية.^(٥)

ثالثاً - نظام المعدن الواحد (قاعدة الذهب):

نظام المعدن الواحد المستند إلى قاعدة الذهب هو نظام نقدي تكون فيه العملات الذهبية هي العملة المعيارية الوحيدة إلى جانب عملات مساعدة.^(٦) ويرجع المؤرخون وعلى رأسهم "هيرودوت" أن "ليديا Lydia" (تقع بالجزء الأسيوي من تركيا حالياً) كانت أول من

(١) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٤٥.

(٢) حافظ محمود شلتوت: مرجع سابق. ص: ٥٩.

(٣) فيكتور مورجان: مرجع سابق. ص: ١٥.

(٤) ويليام ستانلي جيفونس: مرجع سابق. ص: ١٠٤.

(٥) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٣٨ - ٥٤٤.

(٦) حافظ محمود شلتوت: مرجع سابق. ص: ٥٩.

سكت عملة ذهبية في القرن السادس قبل الميلاد^(١) وأما في العصر الحديث وبعد أن كانت إنجلترا هي الدولة الوحيدة التي تتبع نظام المعدن الواحد المستند لقاعدة الذهب منذ عام ١٨١٦م،^(٢) فقد تحولت معظم البلدان إلى هذا النظام بسبب زيادة إنتاج الفضة بكميات كبيرة وتدهور قيمته التجارية في أواخر القرن التاسع عشر،^(٣) كالبرتغال في ١٨٥٤م، وأستراليا وكندا وألمانيا في ١٨٧٣م، وبلاد اسكندناوة في ١٨٧٥م، وفنلندا في ١٨٧٨م، ومصر في ١٨٨٥م، ورومانيا في ١٨٩٠م، والنمسا في ١٨٩٢م، وروسيا في ١٨٩٧م، واليابان في ١٨٩٧م، وبيرو في ١٩٠١م، وسيام في ١٩٠٨م، وفرنسا ١٩٢٨م.^(٤)

ونظام الذهب بدأ كنظام مسكوكات ذهبية متداولة في السوق في عمليات البيع والشراء، ولكن لعدة أسباب كان على رأسها الحرب العالمية الأولى قامت الحكومات بإيقاف تداول هذه المسكوكات وتم جمعها وصهرها في سبائك فتحول النظام إلى السبائك الذهبية وأصبحت النقود الورقية النائية عن الذهب هي العملة المتداولة.^(٥) كما ظهرت صورة الصرف بالذهب؛ حيث تقوم الدولة بالاحتفاظ بسندات أجنبية لدول تتبع نظام الذهب فعلياً، بدلاً من تغطية العملة الورقية المصدرة باحتياطي ذهبي.^(٦)

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن "ميلتون فريدمان" زعيم المدرسة النقدية يؤيد تطبيق نظام الذهب بشرط أن يكون كاملاً ولا تتلاعب به الحكومة، حيث يقول: (إذا كان هناك معيار ذهب أصلي – أي أن مائة في المائة من النقود بدولة ما تتكون فعلاً من الذهب – يحظى بدعم من عموم أفراد الشعب الذين ترسخ بداخلهم المفهوم الأسطوري للمعيار الذهبي والاعتقاد بأن تدخل الحكومة في عمل المعيار أمر غير أخلاقي وغير لائق – إذا حدث ذلك، سيوفر هذا المعيار ضماناً فعالاً ضد عبث الحكومة بالعملة وضد أي إجراء نقدي غير مسؤول. وبموجب هذا المعيار ستكون أية صلاحيات نقدية للحكومة ثانوية في مداها، لكن كما لاحظنا توأ، لم يثبت تاريخياً أن مثل ذلك النظام المستقل عن الحكومة

(١) زكريا مهران: موجز النقود والسياسة النقدية. هنداوي، القاهرة، ٢٠١٧م. ص: ١٢.

(٢) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٣٩.

(٣) محمود محمد نور: مرجع سابق. ص: ٣٧.

(٤) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٤٥.

(٥) وهيب مسيحة: مرجع سابق. ص: ٧٥-٤٥.

(٦) فؤاد هاشم عوض: مرجع سابق. ص: ٣٩.

ممكّن التنفيذ، بل مال دائماً إلى السير في اتجاه نظام مختلط يضم عناصر انتمائية كأوراق النقدية والودائع. ... بالرغم من النقاشات الكثيرة للعديد من الأشخاص المؤيدين لمعيار الذهب، لا يرغب أحد منهم تقريباً في معيار ذهب حقيقي وكامل فعلياً.^(١)

والباحث يتفق مع رأي "فريدمان" من حيث ما للنظام الذهبي (والفضي) من قدرة على النجاح بجدارة كتنقود بشرط أن يكون النظام النقدي معدنياً خالصاً لا يشوبه أي نوع انتمائي، ولكن يختلف الباحث معه في ذهابه إلى استحالة عزل التدخل الحكومي عن النظام النقدي الذهبي (أو الفضي)، لأن ذلك ينسحب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي أيضاً، والذي يرى "فريدمان" ضرورة عزله عن التدخل الحكومي، وبالتالي فالنظام الذي يقترحه هو نظام مستحيل التطبيق أيضاً وفقاً للمنطق الذي يقول به. فضلاً عن ذلك فإن الأصح هو البحث عن حل لمشكلة تلاعب الدولة بالنظم النقدية المعدنية، بدلاً من الهروب منها والوقوع في براثن نظام النقد الورقي الإلزامي المعيب.

رابعاً - نظام النقود الورقية:

ظهرت النقود الورقية كتنقود نائبة عن الذهب أو الفضة، ثم انتهت لكونها نقوداً إلزامية غير قابلة للتحويل إلى ذهب ولا فضة. وتنقسم النقود الورقية لثلاثة أنواع يمكن بيانها على النحو التالي:^(٢)

١. النقود الورقية النائبة: وهي أوراق تمثل كمية محددة من الذهب أو الفضة سواء كانت في مسكوكات أو سبائك مودعة في مكان معين، وتصرف بها لدى الطلب، بحيث تكون القيمة الاسمية لتلك الأوراق مساوية تماماً لقيمة المعدن، أي أن الأوراق تنوب عن الذهب أو الفضة في التداول نيابة كاملة، ولكن يظل النظام في جوهره نظاماً معدنياً. ومن أمثلتها الشهادات الفضية والذهبية التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨٩٠ م. ومن أهم فوائد النقود النائبة سهولة حملها، ووقاية النقود المعدنية من النحات الطبيعي.

٢. النقود الوثيقة (البنكنوت): وهي أوراق يتعهد مُصدرها بدفع مبلغ معين من النقود المعدنية لحاملها، والنوع الرئيس لهذا النوع من النقود هو الأوراق المصرفية

(١) ميلتون فريدمان: الرأسمالية والحرية. ترجمة مروة عبد الفتاح شحاتة، مراجعة حسين محمود التلاوي، كلمات وهنداوي، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٤ م. ص: ٦٦، ٦٧.

(٢) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٦٠-٥٧٠.

(البنكنوت). وعادة ما تحتفظ المصارف باحتياطي معدني يتكون عادة من الذهب ضمناً لهذه الأوراق، وبالطبع لو كان الاحتياطي المعدني مقابل تماماً لقيمة المصدر من أوراق البنكنوت لاعتبرناها نقوداً نائبة، وأما إذا لم يكفي هذا الاحتياطي لتكوين غطاء كامل، كأن يمثل نصف قيمة أوراق البنكنوت على سبيل المثال، فإننا نعتبرها نقوداً وثيقة تستمد قوتها من الثقة في جهة الإصدار، وليست نقوداً نائبة. ويستطيع البنك المصدر لأوراق البنكنوت تحقيق أرباح بسبب احتفاظه برصيد معدني أقل من النقد المصدر، وهذا الفرق يعد بمثابة قرض من الجمهور للبنك بدون فائدة، يقوم البنك بإعادة إقرضه مقابل فائدة، ولذلك استأثرت الحكومات بهذه الوظيفة حتى تحصل على هذه الأرباح. كما يتم توفير النقود المعدنية وسحبها من التجارة الداخلية لسداد قيمة صفقات التجارة الخارجية، وأما فائدة هذه النقود بالنسبة لجمهور المتعاملين فتتمثل في خفتها وسهولة حملها مقارنة بالنقود المعدنية.

٣. النقود الورقية الإلزامية (القانونية أو غير القابلة للتحويل): وهي أوراق نقدية تستمد قوتها كنقود من القانون، الذي يلزم المتعاملين بقبولها في دولة معينة، ولا يلتزم مصدرها بتحويلها إلى معدن، ولا بالاحتفاظ باحتياطي معدني مقابل لها في خزائنه، وبالتالي فهي لا تصلح للتعاملات الدولية. ويرجح الكثيرون أن اختراع هذه النقود جاء لعدم كفاية الذهب والفضة لتغطية حاجة الحكومات لمقادير هائلة من النقود في حالات الحروب، وهي تعد قرضاً إجبارياً غير محدد المدة وبدون عائد، ولذلك فأهم فائدة لإصدار النقود الورقية الإلزامية هي سد عوز الحكومات في ظروف صعبة يتعذر معها الاقتراض بالطرق العادية، بالإضافة إلى انهيار نظام المعدنين بسبب عدم ثبات النسبة النقدية والتجارية بين الذهب والفضة، وطردهما للأخرى من التداول. وتعتبر الورقة النقدية الإلزامية غير القابلة للتحويل تطوراً حديثاً إلا إنها عرضة لإساءة الاستخدام؛ فالحكومات قد تقوم بإصدار كميات كبيرة منها مما يضعف قوتها الشرائية فيرتفع المستوى العام للأسعار ويحدث التضخم، ولقد انهارت النقود الورقية في مناسبات كثيرة رغم تاريخها القصير.^(١) ومن أبرز سلبيات ارتفاع المستوى العام للأسعار هو زيادة النفقات العامة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، حيث لا تزيد غالباً الإيرادات العامة

(١) فيكتور مورجان: مرجع سابق. ص: ٣٤.

بنفس نسبة زيادة النفقات العامة، فإذا قامت الدولة بإصدار مقدار جديد من النقد الإلزامي لسد هذا العجز تزيد النفقات ويرتفع عجز الموازنة العامة، وهكذا تظل الحكومة تدور في حلقة مفرغة. كما أن نظام النقد الورقي الإلزامي هو بمثابة نزع ملكية جزء من رصيد الثروة النقدية، أو جزء من الدخل لأصحاب الدخل الثابتة، من خلال انخفاض وتدهور القوة الشرائية لهذه الثروة وتلك الدخل الثابتة. وأبناء الطبقة الوسطى هم أشد من يضار من تضخم الأسعار، وهو ما يترتب عليه تدهور اجتماعي بسبب تدهور أحوال تلك الطبقة التي تعد صمام الأمان في المجتمع باعتبارها أكثر الطبقات الاجتماعية رقياً وتعليماً وأكثرها انتماءً ووطنية.

خامساً - آراء إسلامية في النقود الورقية الإلزامية "المقيدة":

يطلق بعض الفقهاء على النقود الورقية الإلزامية وصف "النقود المقيدة" لأنها تفتقد للقيمة الذاتية، وتستمد وجودها وقيمتها من القانون، ويمكن سحبها من التداول أو إلغائها. بينما الذهب والفضة هي "نقود مطلقة" لما لها من قيمة في ذاتها، ولذلك يلجأ الناس بغريزتهم الفطرية إلى شراء الذهب والفضة والتخلص من النقود الورقية عند الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود (الارتفاع المستمر في الأسعار).^(١) فالذهب يتمتع بقيمة ذاتية مستقرة، فقد توصل الاقتصادي البريطاني "دريك فالتين" إلى أن أسعار الذهب بعد تعديلها بالتضخم المحسوب علي الجنيه الاسترليني منذ عام ١٢٦٧م حتي عام ٢٠١٠م (أي خلال حوالي ٧٥٠ عاماً) يميل إلي أن يكون ثابتاً تقريباً.^(٢)

ولذلك فإن بعض العلماء المسلمين يحرم النقود الورقية باعتبارها احتيال، حيث لا يمكن استرداد قيمتها التي كانت في الأصل إما ذهباً أو فضة. وعلى سبيل المثال فقد أيد الشيخ "عمران حسين" بشدة الدعوة التي أطلقها رئيس ماليزيا "مهاتير محمد" لاستعمال الدينار

(١) أبو بكر الصديق عمر متولي، وشوقي إسماعيل شحاتة: مرجع سابق. ص: ٤٩، ٥٠.

(٢) ماعدا الفترات التي تشهد صعوداً غير عادي في أسعاره، ومثل هذه القفزات التي تحدث في سعر الذهب يتم تعديلها لاحقاً. ولزيد من التفاصيل انظر:

- Drik Faltin: **UBS research focus: Gold - the ultimate currency.** http://www.ubs.com/content/dam/internethosting/wmr/en/research_focus_gold_2010/en/index.htm

الذهبي كبديل للنقود الورقية الإلزامية التي يرى أن الغرب قد اخترعها لإحكام سيطرته على البلاد الضعيفة واستنزاف مواردها بأبخس الأثمان.^(١)

ساسساً - كمية النقود المعروضة في التداول والأسعار المحلية:

إن اتباع النظام الرأسمالي أدى لتسعير السلع والخدمات بتفاعل قوى العرض والطلب، وعدم انتهاج التسعير العادل.^(٢) وبرزت ظاهرة الارتباط الطردي بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار سواء كان النظام النقدي معدنياً أو ورقياً.^(٣) وقامت نظريات المدرسة النقدية أو المنهج النقدي Monetarism،^(٤) بتفسير هذه العلاقة بين كمية النقود والأسعار، وكانت البداية من خلال ما يعرف بمعادلة التبادل التي وضعها "إرفنج فيشر" على النحو التالي:

$$M.V \equiv P.T$$

حيث:

M = كمية النقود أو المعروض النقدي Money.

V = سرعة دوران النقود أو عدد مرات دوران النقود Velocity.^(٥)

(١) عمران ن. حسين: الدينار الذهبي والدرهم الفضي: الإسلام ومستقبل النقود. ترجمة

تمام عدي، مسجد الجامعة، سان فرناندو، ترينيداد وتوباغو، ٢٠٠٧ م. ص: ٧-١٠.

(٢) أو التسعير الطبيعي بتسمية "آدم سميث" و"ديفيد ريكاردو"، والعادي بتسمية "ألفريد مارشال"

(٣) وأما في النظام الاشتراكي فثمة تسعير جبهي للمنتجات، وإذا زاد المعروض النقدي يقال أن هناك تضخماً مكبوتاً، والقوة التي تكبته هي قوة التسعير الجبهي، وتنشأ السوق الموازية (السوداء) في ظل هذا النظام، وإذا لم يتم كبحها بشدة فإنها تنجح في الاستمرار.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن نظريات كمية النقود انظر: توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد. ترجمة أ.د/السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أ.د/ أحمد بديع بليح، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٢ م. ص: ٣٢٧-٣٣١، ٤٣٩-٤٥١.

(٥) سرعة دوران النقود هي عدد مرات إنفاق الدخل النقدي المستلم كاملاً، وإذا زاد عدد مرات استلام الدخل في السنة ستزداد سرعة دوران النقود، فلو أن الدخل يتم استلامه مرة واحدة في بداية كل سنة، تكون سرعة دوران النقود أو عدد مرات دورانها في السنة هي مرة واحدة، وأما إذا كان الدخل يتم استلامه مرة كل شهر ستزيد سرعة الدوران

P = الأسعار Prices.

T = عدد الصفقات أو المعاملات Transactions، ويقصد بها كمية المنتجات التي تم تبادلها.^(١)

وفي المعادلة السابقة إذا افترضنا ثبات سرعة دوران النقود (V)^(٢) فإنه إذا لم يتغير عدد المعاملات (T)، فسوف تؤدي زيادة المعروض النقدي (M) إلى زيادة الأسعار (P). ومن معادلة التبادل السابقة يمكننا استنتاج ما يلي:

١. يمكننا الاستفادة من العلاقة العكسية بين سرعة دوران النقود والمعروض النقدي اللازمين لتحقيق ناتج إجمالي معين؛ ففي المجتمعات التي تعاني من انخفاض كمية النقود المعروضة، وتستهدف الاقتصاد في استخدام النقود فإن عليها زيادة سرعة دوران النقود لتلافي هذه المشكلة. فعلى سبيل المثال لو أن ١٢٠ مليار جنيه ناتج إجمالي تستلزم ١٠ مليار جنيه معروض نقدي تدور مرة واحدة شهرياً أي ١٢ مرة

لتصبح ١٢ مرة في السنة. وتقاس في الواقع العملي بقسمة الناتج الإجمالي الاسمي للدولة على حجم المعروض النقدي، ليصبح معناها عدد المرات اللازم أن تدوره النقود لإنتاج حجم معين من الناتج الإجمالي وبات يطلق عليها income velocity of money. ومقلوب Reciprocal سرعة دوران النقود هو نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمز (k) والتي تم التعويض بها لتتحول معادلة التبادل من صيغة "فيشر" إلى صيغة "كامبريدج" والتي تنص على ما يلي: $M=kPT$. وتقاس هذه النسبة في الواقع العملي بقسمة المعروض النقدي على قيمة الناتج الإجمالي الاسمي للدولة. ولمزيد من التفاصيل عن سرعة دوران النقود V ونسبة التفضيل النقدي k، انظر: سامي خليل: نظريات الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة. الكويت، ١٩٩٤م. ص: ١٣٥٩-١٣٧١.

(١) يتم قياس الجانب P.T في الواقع العملي بقيمة الناتج الإجمالي الاسمي بالأسعار الجارية. انظر: بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس: الاقتصاد. الطبعة الثانية من ترجمة الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، ٢٠٠٦م. ص: ٦٣٧.
(٢) وقد كانت البيانات في الواقع العملي معضدة بشدة لهذا الافتراض حتى تبدلت الأحوال في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وباتت سرعة الدوران غير مستقرة. لمزيد من التفاصيل انظر: بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس: مرجع سابق. ص: ٦٣٦-٦٤٠.

سنوياً، فإن زيادة سرعة الدوران إلى ٢٤ مرة سنوياً من خلال صرف المرتبات كل نصف شهر مثلاً، يؤدي إلى انخفاض ما يحتاجه الاقتصاد من معروض نقدي متداول إلى النصف، أي خمسة مليارات جنيه فقط تدور ٢٤ مرة، ومقدار الناتج الإجمالي يظل ثابتاً عند قيمة ١٢٠ مليار جنيه في هذه السنة.

٢. إذا افترضنا تثبيت الأسعار بسياسة سعرية معينة كالتسعير الجبري أو وضع حد أقصى لهامش الربح على سبيل المثال، وثبات سرعة دوران النقود، فإن زيادة كمية النقود ستؤدي إلى زيادة كمية المنتجات في السوق، أي سيحدث نمو حقيقي في الناتج الإجمالي للدولة.

ويمكن التعرف بشكل عام على آثار زيادة كمية النقود المعروضة في التداول على المستوى العام للأسعار، على النحو التالي:

(١) حالة كفاية العرض لإشباع احتياجات المجتمع:

إذا كان المعروض المتاح من جميع السلع والخدمات مساوي لاحتياجات جميع أفراد المجتمع، فلن تؤدي زيادة كمية النقود المعروضة إلى زيادة الأسعار، ولبيان ذلك هناك احتمالان:

١. عدم زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي ستتجه الزيادة في كمية النقود إلى الاكتناز، ولن ترتفع الأسعار نظراً لعدم تداول فائض عرض النقود في السوق.

٢. زيادة الطلب الكلي باستحداث طلب جديد بفعل الاستثمار في ابتكار منتجات مستحدثة قائمة على اختراعات جديدة، وبالتالي عدم اكتناز فائض المعروض النقدي، وتوجهه إلى الاستثمار في استحداث هذه المنتجات الجديدة، وهذا سيؤدي إلى انتقال منحى إمكانيات الإنتاج PPF جهة اليمين، وبالتالي زيادة مقدار الناتج الإجمالي الممكن POTENTIAL OUTPUT، وعندئذ ستقابل زيادة الطلب الكلي زيادة في الإنتاج الكلي أي زيادة موازية في العرض الكلي، وبالتالي فلن ترتفع الأسعار أيضاً، وهذا رهن بتحقق أمرين هما:

- أن يكفي المعروض الفعلي من السلع والخدمات المستحدثة لإشباع الطلب الفعلي عليها.
- أن يتعادل معدل النمو في المعروض النقدي مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وأما في حالة عدم تحقق أحد الشرطين أو كلاهما، فسوف ترتفع الأسعار. وجدير بالذكر أن التطور في فنون الإنتاج بما يؤدي إلى تخفيض العمالة البشرية، لا يعني الاستغناء عن العمال في المستقبل، ولكنه يعني انتقالهم للعمل في المشروعات المنشأة لاستحداث المنتجات الجديدة المشار إليها، فمثلاً: عند الاستغناء عن جزء من العمالة في مشروعات إنتاج التليفزيونات بسبب زيادة الاعتماد على تكنولوجيا الإنتاج الآلية، ظهر طلب جديد على العمالة في مصانع إنتاج الموبايلات (التليفون المحمول) عندما ظهرت هذه الصناعة، ... وهكذا. وهو ما ينفي وجود علاقة طردية بين تحسن التكنولوجيا وارتفاع معدلات البطالة في الأجلين المتوسط والطويل، فطالما هناك استحداث لمنتجات جديدة سيظهر طلب جديد على العمالة يستوعب الانخفاض الذي حدث في هذا الطلب في أنشطة أخرى بسبب تحسن التكنولوجيا. بل إن التقدم ورفع مستوى المعيشة باستحداث منتجات جديدة أكثر تقدماً يستلزم رفع مستوى التكنولوجيا، وتخفيض الطلب على العمالة في الصناعات السابقة، لتوفير عمالة للصناعات المستحدثة.

(٢) حالة عدم كفاية العرض الكلي لإشباع احتياجات المجتمع:

إذا كانت احتياجات المجتمع أكبر من العرض الفعلي، أي أن المعروض لا يلبي احتياجات كافة المستهلكين، فإن زيادة كمية النقود ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الأسعار، بشرط أن يكون معدل زيادة المعروض النقدي أقل من معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة الأخرى.

والمعادلة التالية يمكن أن توضح معدل التضخم لأسباب نقدية أو معدل الضغط النقدي التضخمي^(١):

$$\text{معدل الضغط النقدي التضخمي} = \text{معدل نمو المعروض النقدي} - \text{معدل نمو الناتج الحقيقي}$$

ومن المعادلة السابقة يتضح أنه إذا زاد المعروض النقدي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي، فذلك سيمثل ضغط نقدي على المستوى العام للأسعار للارتفاع، أما إذا كانا متساويين فلن ترتفع الأسعار لأسباب نقدية، وأما إذا زاد معدل نمو الناتج عن معدل زيادة كمية النقود فإن الأسعار ستتجه للانخفاض. وجدير بالذكر أن المدرسة النقدية ترى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، ولا يتفق الباحث معها؛ حيث توجد مسببات أخرى

(١) رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م. ص: ١٣٥.

للتضخم، فعلى سبيل المثال يسبب نقل عبء الضرائب تضخم الأسعار بدون زيادة كمية النقود المعروضة.

سابعاً - موقف الإسلام من تغير قيمة النقود:

إن استقرار قيمة النقود هو سمة رئيسة من المنظور الإسلامي ولا يمكن التخلي عنه؛ فالنقود مقياس للثمن، ويجب أن يكون المقياس مستقراً وإلا فسدت المعاملات واضطرب السوق. والتضخم يعني الحد من قدرة النقود على القيام بوظائفها، إذ تصبح مقياس غير عادل للثمن، ومخزون غير موثوق به للقوة الشرائية، كما أنها تصبح مقياس غير عادل للمدفوعات الآجلة، وبالتالي يضعف النظام النقدي وينهار عندما يشتد التضخم ويصبح جامعاً. ومن شأن التضخم تعزيز المضاربات على حساب الإنتاج، ويزيد من حدة الفوارق في الدخل بين فئات المجتمع، وهي أمور مرفوضة إسلامياً. ولذلك يجب أن تلتزم الدولة شرعاً باتباع سياسات للتحكم في الأجور والأسعار لتقليل تآكل القيمة الحقيقية للنقود إلى أدنى حد، ومنع أي فئة من بخر حقوق الفئات الأخرى.^(١) ولذلك يرى بعض العلماء المسلمين أن تخفيض قيمة النقود هو من باب بخر الناس أشياءهم، وبالتالي يعتبره سرقة لجزء من أموال الناس ونوع من أكل الأموال بالباطل ومن ثم فهو حرام شرعاً (وهذا يختلف عن ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات بسبب زيادة تكاليف إنتاجها مثلاً).^(٢)

ثامناً - كمية النقود وتضخم الأسعار في مصر:

بعد الفتح الإسلامي لمصر في ٦٤١م، كانت مصر ولاية إسلامية تتبع مقر الخلافة، وتتعامل بنقودها من دنانير ذهبية ودرهم فضية، ولكن تميزت مصر عن باقي الولايات الإسلامية بأنها كانت تقبل الدنانير الذهبية فقط كنقود قانونية، وأما الدرهم فكانت تقبل بقيمتها التجارية فقط.^(٣) وأخذ النظام النقدي المصري يتطور إلى أن وصل في الوقت الحالي إلى نظام النقد الورقي الإلزامي كغيره من النظم النقدية المحلية المعاصرة. ومن مظاهر تدهور النظام النقدي المصري الحالي أن قيمة الجنيه الذهب الذي كان يساوي جنيه مصري ورقي، بات يعادل أكثر من خمسة آلاف جنيه مصري حالياً، وهو ما يعكس التدهور الهائل في القوة الشرائية للجنيه المصري، والارتفاع غير المسبوق في المستوى العام للأسعار.

(١) محمد عمر شابرا: نحو نظام نقدي عادل. الطبعة الثانية، المعهد العالمي للفكر

الإسلامي، دار البشير، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م. ص: ٥١-٥٤.

(٢) عمران ن. حسين: مرجع سابق. ص: ٤٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن التطور التاريخي لنظام النقد المصري انظر: أحمد محمد إبراهيم:

مرجع سابق. ص: ٥٤٩-٥٥٧.

ويمكننا استعراض تطور سعر أوقية الذهب (٢٩,٧٥ جرام) بعد تحويلها إلى الجنيه المصري وفقاً للبيانات المتاحة على الموقع الرسمي لمجلس الذهب العالمي عن الفترة من عام ١٩٦٠م وحتى ٢٠١٨م في الجدول التالي:

جدول رقم (١): سعر أوقية الذهب بالدولار والجنيه (١٩٦٠م : ٢٠١٨م)

السنة	سعر أوقية الذهب بالدولار الأمريكي	سعر صرف الدولار بالجنيه المصري	سعر أوقية الذهب بالجنيه المصري	معدل نمو سعر الذهب بالجنيه المصري
١٩٦٠	٣٥	٠,٣٤٨٢٤٢	١٢,١٨٨٤٧	%٠
١٩٦١	٣٥	٠,٣٤٨٢٤٢	١٢,١٨٨٤٧	%٠
١٩٦٢	٣٥	٠,٤٠٤٤٨٩١	١٤,١٥٧١١٩٤	%١٦
١٩٦٣	٣٥	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٥,٢١٧٣٩١٣	%٧
١٩٦٤	٣٥	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٥,٢١٧٣٩١٣	%٠
١٩٦٥	٣٥	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٥,٢١٧٣٩١٣	%٠
١٩٦٦	٣٥	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٥,٢١٧٣٩١٣	%٠
١٩٦٧	٣٥	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٥,٢١٧٣٩١٣	%٠
١٩٦٨	٣٨,٩٤	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٦,٩٣٠٤٣٤٨	%١١
١٩٦٩	٤٠,٧٦	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٧,٧٢١٧٣٩١	%٥
١٩٧٠	٣٦,٠٧	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٥,٦٨٢٦.٨٧	%١٢-
١٩٧١	٤١,١٧	٠,٤٣٤٧٨٢٦	١٧,٩٠٠٠٠.١٣	%١٤
١٩٧٢	٥٩	٠,٤٣٤٧٨٢٦	٢٥,٦٥٢١٧٣٩	%٤٣
١٩٧٣	٩٧,٨٤	٠,٣٩٧٩٥٦٢	٣٨,٩٣٦.٣٨٨	%٥٢
١٩٧٤	١٥٨,٩٦	٠,٣٩١٣.٣٧	٦٢,٢٠.١٦٣١	%٦٠
١٩٧٥	١٦٠,٩١	٠,٣٩١٣.٣٧	٦٢,٩٦٤٦٧٣١	%١
١٩٧٦	١٢٤,٧١	٠,٣٩١٣.٣٧	٤٨,٧٩٩٤٨.٤	%٢٢-
١٩٧٧	١٤٧,٧٨	٠,٣٩١٣.٣٧	٥٧,٨٢٦٨٥٦	%١٨

السنة	سعر أوقية الذهب بالدولار الأمريكي	سعر صرف الدولار بالجنيه المصري	سعر أوقية الذهب بالجنيه المصري	معدل نمو سعر الذهب بالجنيه المصري
١٩٧٨	١٩٣,٣٩	٠,٣٩١٣.٣٧	٧٥,٦٧٤٢١٦٢	٪٣١
١٩٧٩	٣.٤,٨٣	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٢١٣,٣٨١٢١٤	٪١٨٢
١٩٨٠	٦١٤,٦١	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٤٣٠,٢٢٧٤٣١	٪١.٠٢
١٩٨١	٤٥٩,٢٦	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٣٢١,٤٨٢٣٢٢	٪٢٥-
١٩٨٢	٣٧٥,٢٨	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٢٦٢,٦٩٦٢٦٣	٪١٨-
١٩٨٣	٤٢٣,٦١	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٢٩٦,٥٢٧٢٩٧	٪١٣
١٩٨٤	٣٦٠,٥	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٢٥٢,٣٥.٢٥٢	٪١٥-
١٩٨٥	٣١٧,١٨	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٢٢٢,٠٢٦٢٢٢	٪١٢-
١٩٨٦	٣٦٧,٧٢	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٢٥٧,٤.٤٢٥٧	٪١٦
١٩٨٧	٤٤٦,٢٨	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٣١٢,٣٩٦٣١٢	٪٢١
١٩٨٨	٤٣٦,٧٩	٠,٧.٠.٠.٠.٧	٣٠٥,٧٥٣٣.٦	٪٢-
١٩٨٩	٣٨٠,٧٤	٠,٨٦٦٦٦٦٧	٣٢٩,٩٧٤٦٦٧	٪٨
١٩٩٠	٣٨٣,٣٢	١,٥٥	٥٩٤,١٤٦	٪٨.٠
١٩٩١	٣٦٢,١	٣,١٣٨.٠.٨٣	١١٣٦,٢٧٢٨٢	٪٩١
١٩٩٢	٣٤٣,٨٦	٣,٣٢١٧٤٨٣	١١٤٢,٢١٦٣٨	٪١
١٩٩٣	٣٦٠.	٣,٣٥٢٥١٧٥	١٢.٦,٩.٦٣	٪٦
١٩٩٤	٣٨٤,١٢	٣,٣٨٥١٣٣٣	١٣.٠,٢٩٧٤٢	٪٨
١٩٩٥	٣٨٤,٠٥	٣,٣٩٢٢.٨٣	١٣.٢,٧٧٧٦١	٪٠
١٩٩٦	٣٨٧,٨٢	٣,٣٩١٤٨٣٣	١٣١٥,٢٨٥.٧	٪١
١٩٩٧	٣٣٠,٩٨	٣,٣٨٨٧٥	١١٢١,٦.٨٤٨	٪١٥-
١٩٩٨	٢٩٤,١٢	٣,٣٨٨	٩٩٦,٤٧٨٥٦	٪١١-
١٩٩٩	٢٧٨,٥٥	٣,٣٩٥٢٥	٩٤٥,٧٤٦٨٨٨	٪٥-

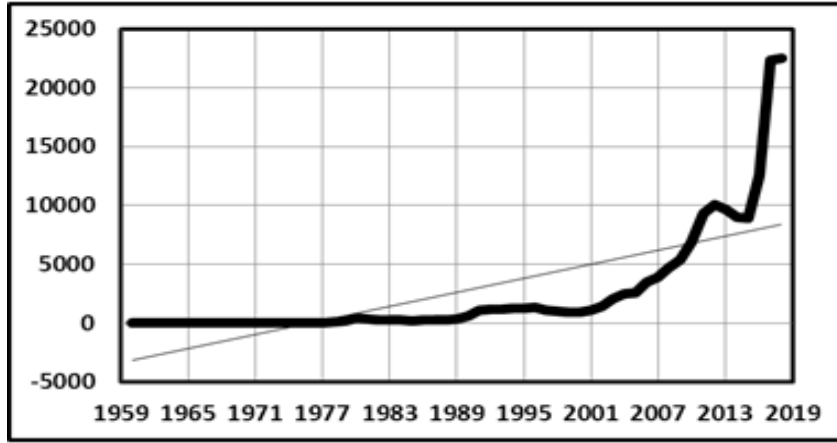
السنة	سعر أوقية الذهب بالدولار الأمريكي	سعر صرف الدولار بالجنيه المصري	سعر أوقية الذهب بالجنيه المصري	معدل نمو سعر الذهب بالجنيه المصري
٢٠٠٠	٢٧٩,١	٣,٤٧٢.٥	٩٦٩,٠٤٩١٥٥	٪٢
٢٠٠١	٢٧٢,٦٧	٣,٩٧٣	١.٨٣,٣١٧٩١	٪١٢
٢٠٠٢	٣٠٩,٦٦	٤,٤٩٩٦٦٦٧	١٣٩٣,٣٦٦٧٨	٪٢٩
٢٠٠٣	٣٦٢,٩٠٩٨٤	٥,٨٥.٨٧٥	٢١٢٣,٣٤.١١	٪٥٢
٢٠٠٤	٤٠٩,١٧١٨٣	٦,١٩٦٢٤١٧	٢٥٣٥,٣٢٧٥١	٪١٩
٢٠٠٥	٤٤٤,٤٧٢٢	٥,٧٧٨٨٣٣٣	٢٥٦٨,٥٣.٧٧	٪١
٢٠٠٦	٦٠٣,٩٥٠.٦	٥,٧٣٣١٦٦٧	٣٤٦٢,٥٤٩٤٢	٪٣٥
٢٠٠٧	٦٩٥,٣٨٦٤٥	٥,٦٣٥٤٣٣٣	٣٩١٨,٨٠.٤	٪١٣
٢٠٠٨	٨٧١,٦٥	٥,٤٣٢٥	٤٧٣٥,٢٣٨٦٣	٪٢١
٢٠٠٩	٩٧٢,٨٩٥١٩	٥,٥٤٤٥٥٣٣	٥٣٩٤,٢٦٩٢٦	٪١٤
٢٠١٠	١٢٢٤,٥٢	٥,٦٢١٩٤٢٩	٦٨٨٤,١٨١٥٤	٪٢٨
٢٠١١	١٥٧١,٥٢	٥,٩٣٢٨٢٧٧	٩٣٢٣,٥٥٧٣١	٪٣٥
٢٠١٢	١٦٦٨,٩٨	٦,٠٥٦.٥٨٣	١٠.١٠٧,٤٤.٢	٪٨
٢٠١٣	١٤١١,٢٣	٦,٨٧.٣٢٥	٩٦٩٥,٦.٨٧٥	٪٤-
٢٠١٤	١٢٦٦,٤	٧,٠٧٦.٨٦	٨٩٦٣,٠٨٣٤٨	٪٨-
٢٠١٥	١١٦٠,٠.٦	٧,٦٩١٢٥٨٣	٨٩٢٢,٣٢١١٤	٪٠
٢٠١٦	١٢٥٠,٨	١٠,٠.٢٥٤.١	١٢٥٣٩,٧٧١٣	٪٤١
٢٠١٧	١٢٥٧,١٥	١٧,٧٨٢٥٣٤	٢٢٣٥٥,٣١٢	٪٧٨
٢٠١٨	١٢٦٨,٤٩	١٧,٧٦٧٢٩	٢٢٥٣٧,٦٣.٢	٪١

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس الذهب العالمي: www.gold.org

وقد قام الباحث بتمثيل بيانات أسعار الذهب بالجنيه المصري بيانياً، كما هو موضح

بالشكل التالي:

شكل رقم (١): سعر أوقية الذهب من عام ١٩٦٠م حتى ٢٠١٨م (بالجنيه)



يتضح من الشكل السابق أن سعر أوقية الذهب في عام ١٩٦٠م كان ١٢,١٨ جنيه، وقد اتخذ اتجاهًا عامًا صعودياً كبيراً حتى وصل إلى ٢٢,٥٣٧ ألف جنيه تقريباً في عام ٢٠١٨م، أي بلغ أكثر من ١٨٠٠ مثل قيمته في عام ١٩٦٠م. ويمكننا ملاحظة أن ارتفاع سعر الذهب قد تزايد بعد عام ٢٠٠١م بشكل كبير، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لأسعار الذهب خلال الفترة المشار إليها حوالي ١٧٪، بينما بلغ هذا المتوسط حوالي ٢١٪ عن الفترة التالية لانفصال النقود عن الذهب أي من ١٩٧١م وحتى ٢٠١٨م.

وللوقوف على العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في مصر، سيتم تحليل البيانات المرتبطة بذلك خلال الفترة من نهاية يونيو ٢٠٠٣م حتى نهاية يونيو ٢٠١٧م، المعروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢): نمو عرض النقود والتضخم في مصر (٢٠٠٣: ٢٠١٧م)

معدل التضخم أسعار المستهلكين	معدل نمو السيولة المحلية M2	معدل نمو وسائل الدفع الجارية M1	معدل نمو النقد المصدر	في نهاية يونيو
4.0%	16.9%	12.4%	14.9%	2003
16.1%	13.2%	15.5%	14.3%	2004
4.7%	13.6%	15.6%	13.1%	2005
7.2%	13.5%	21.8%	17.0%	2006
8.5%	18.3%	20.1%	18.0%	2007

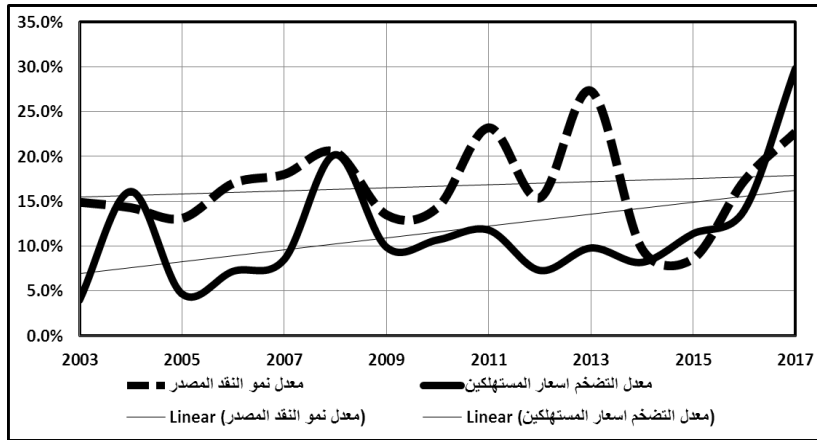
معدل التضخم أسعار المستهلكين	معدل نمو السيولة المحلية M2	معدل نمو وسائل الدفع الجارية M1	معدل نمو النقد المصدر	في نهاية يونيو
20.2%	15.7%	29.9%	20.5%	2008
9.9%	8.4%	7.3%	13.5%	2009
10.7%	10.4%	17.0%	14.3%	2010
11.8%	10.0%	16.2%	23.2%	2011
7.3%	8.4%	10.4%	15.4%	2012
9.8%	18.4%	25.4%	27.3%	2013
8.2%	17.0%	19.3%	9.7%	2014
11.4%	16.4%	21.6%	8.6%	2015
14.0%	18.6%	14.8%	17.3%	2016
29.8%	39.3%	23.5%	22.7%	2017

المصدر: البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

(١) تحليل الارتباط بين النقد المصدر ومعدل التضخم:

تم تحليل العلاقة بين معدل التضخم المحسوب على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر، ومعدل نمو النقد المصدر خلال الفترة من نهاية يونيو ٢٠٠٣ م حتى نهاية يونيو ٢٠١٧ م، والشكل التالي يوضح تطور كل منهما خلال الفترة المشار إليها.

شكل رقم (٢): نمو النقد المصدر ومعدل التضخم في مصر من ٢٠٠٣ م حتى ٢٠١٧ م (%)

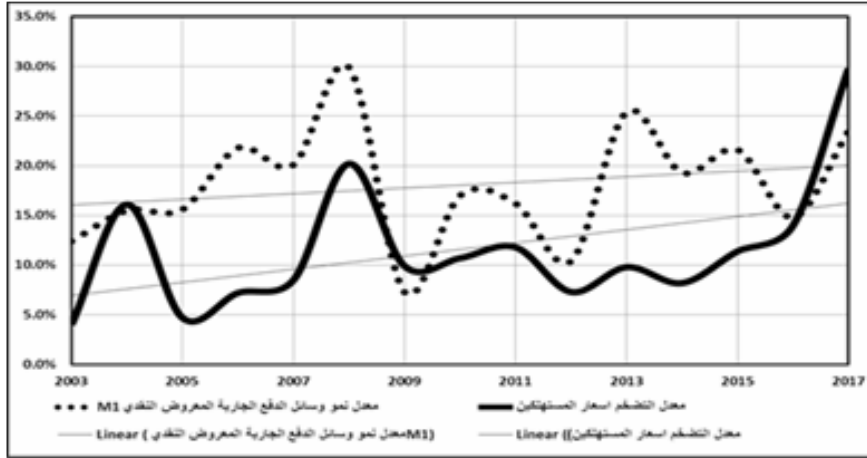


يتضح من الشكل السابق أن معدل نمو النقد المصدر في مصر قد كان ١٤,٩٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٣م وتذبذب حول اتجاه عام صاعد حتى بلغ ٢٢,٧٪ في نهاية يونيو ٢٠١٧م. أما معدل التضخم فقد بلغ ٤٪ في عام ٢٠٠٣م وتذبذب حول اتجاه عام صاعد حتى بلغ ٢٩,٨٪ في عام ٢٠١٧م. وبإجراء اختبار الارتباط باستخدام معامل بيرسون تبين انخفاض معامل بيرسون للارتباط حيث بلغ ٠,٤ فقط، وهو ما يشير إلى الاتجاه الطردي للعلاقة ولكنها علاقة ضعيفة وغير معنوية.

(٢) تحليل الارتباط بين وسائل الدفع الجارية (M_1) ومعدل التضخم:

يوضح الشكل التالي تطور معدل التضخم ومعدل وسائل الدفع الجارية (المعروض النقدي M_1)، من عام ٢٠٠٣م حتى ٢٠١٧م.

شكل رقم (٣): نمو وسائل الدفع الجارية ومعدل التضخم في مصر ٢٠٠٣:٢٠١٧م

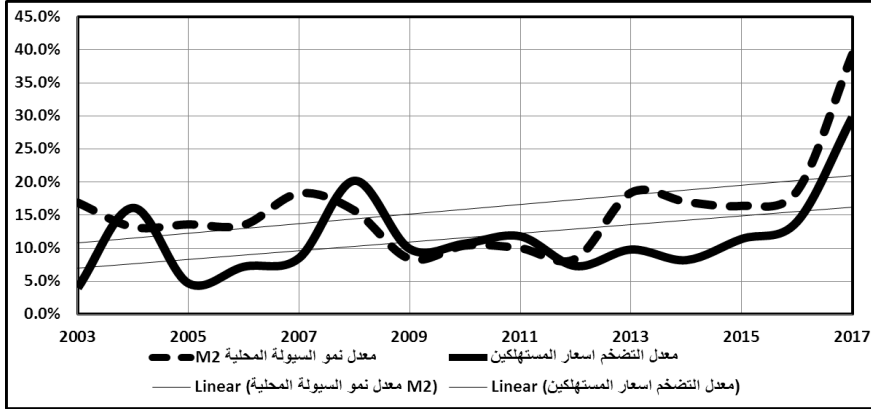


يتبين من الشكل السابق أن معدل نمو المعروض النقدي M_1 (وسائل الدفع الجارية) قد كان ١٢,٤٪ في عام ٢٠٠٣م وتذبذب حول اتجاه عام صاعد حتى بلغ ٢٣,٥٪ في عام ٢٠١٧م. وكان الميل الصعودي لمعدل التضخم أكبر من الميل الصعودي لمعدل نمو وسائل الدفع الجارية، وقد بلغت قيمة معامل بيرسون للارتباط بين المتغيرين ٠,٤٦٤، وهو ارتباط طردي ضعيف وغير معنوي.

(٣) تحليل الارتباط بين السيولة المحلية (M_2) ومعدل التضخم:

يوضح الشكل التالي تطور كل من معدل نمو السيولة المحلية M_2 ٢م، ومعدل التضخم خلال نفس الفترة.

شكل رقم (٤) : نمو M2 والتضخم في مصر من ٢٠٠٣ م : ٢٠١٧ م (%)

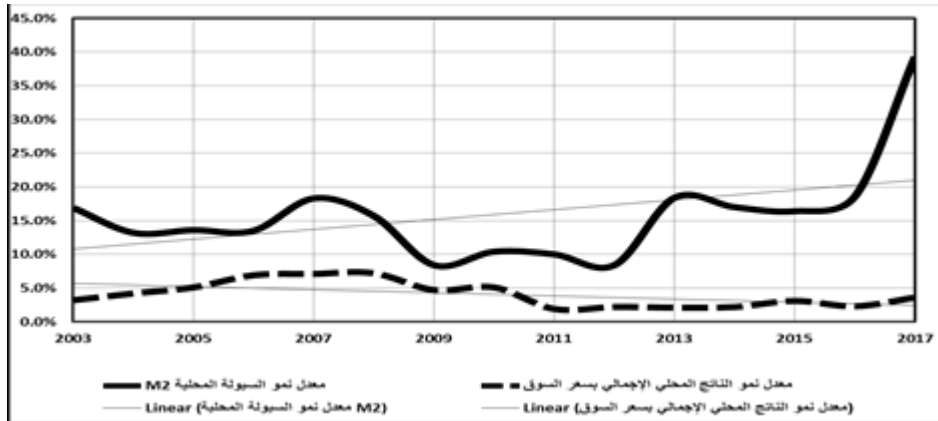


يتضح من الشكل السابق أن معدل نمو السيولة المحلية (M2) قد بلغ ١٦,٩٪ في عام ٢٠٠٣ م وتذبذب حول اتجاه عام صاعد ليبلغ ٣٩,٣٪ في عام ٢٠١٧ م، وقد بلغت قيمة معامل بيرسون للارتباط بين المتغيرين ٠,٦٩٣ وكانت العلاقة معنوية عند درجة ثقة ٩٩,٩٪، وهو ما يعني أن هناك ارتباط طردي بين المتغيرين، ودرجة قوة هذا الارتباط هي ٦٩,٣٪.

(٤) نمو السيولة المحلية (M2) ومعدل نمو الناتج الحقيقي:

لمعرفة مدى تناسب زيادة كمية النقود مع زيادة السلع والخدمات، تمت مقارنة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج، مع معدل نمو السيولة المحلية خلال نفس الفترة، وتم تمثيل البيانات في الشكل التالي.

شكل رقم (٥) : نمو M2 والناتج الحقيقي في مصر من ٢٠٠٣ م : ٢٠١٧ م (%)



وكما هو واضح في الشكل السابق فإن معدل نمو الناتج الحقيقي كان يبلغ ٣,٢٪ في ٢٠٠٣م، وتذبذب تذبذباً طفيفاً حول اتجاه عام هابط، حتى بلغ ٣,٦٪ في عام ٢٠١٧م. وكان معدل نمو السيولة المحلية أعلى من معدل نمو الناتج الحقيقي طوال الفترة ولكن بنسب متفاوتة، وهو ما سبب ضغط نقدي تضخمي خلال تلك الفترة.

(٥) تطور نسبة الضغط النقدي التضخمي في مصر:

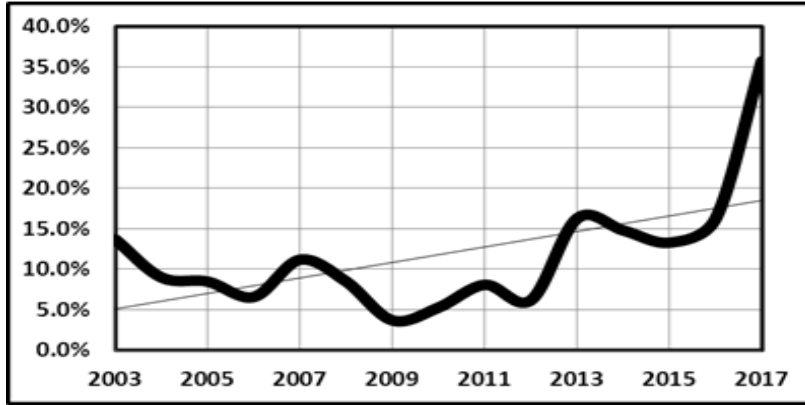
عندما يتساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو المعروض النقدي فإن معدل التضخم لأسباب نقدية يكون صفراً، وبالتالي عند طرح معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من معدل نمو السيولة المحلية (المعروض النقدي م_٢) نصل لمعدل عرض النقود الزائد عن معدل نمو الناتج الحقيقي، وهو ما يمكن أن يمثل نسبة الضغط النقدي التضخمي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٣): الضغط النقدي التضخمي في مصر (٢٠٠٣:٢٠١٧م)

معدل التضخم لأسباب غير نقدية	معدل التضخم (أسعار المستهلكين)	نسبة الضغط النقدي التضخمي	معدل نمو الناتج المحلي الاحتمالي	معدل نمو السيولة المحلية M2	في نهاية يونيو
-9.7%	4.0%	13.7%	3.2%	16.9%	2003
7.1%	16.1%	9.0%	4.2%	13.2%	2004
-3.8%	4.7%	8.5%	5.1%	13.6%	2005
0.6%	7.2%	6.6%	6.9%	13.5%	2006
-2.7%	8.5%	11.2%	7.1%	18.3%	2007
11.7%	20.2%	8.5%	7.2%	15.7%	2008
6.2%	9.9%	3.7%	4.7%	8.4%	2009
5.4%	10.7%	5.3%	5.1%	10.4%	2010
3.7%	11.8%	8.1%	1.9%	10.0%	2011
1.1%	7.3%	6.2%	2.2%	8.4%	2012
-6.5%	9.8%	16.3%	2.1%	18.4%	2013
-6.6%	8.2%	14.8%	2.2%	17.0%	2014
-1.9%	11.4%	13.3%	3.1%	16.4%	2015
-2.3%	14.0%	16.3%	2.3%	18.6%	2016
-5.9%	29.8%	35.7%	3.6%	39.3%	2017

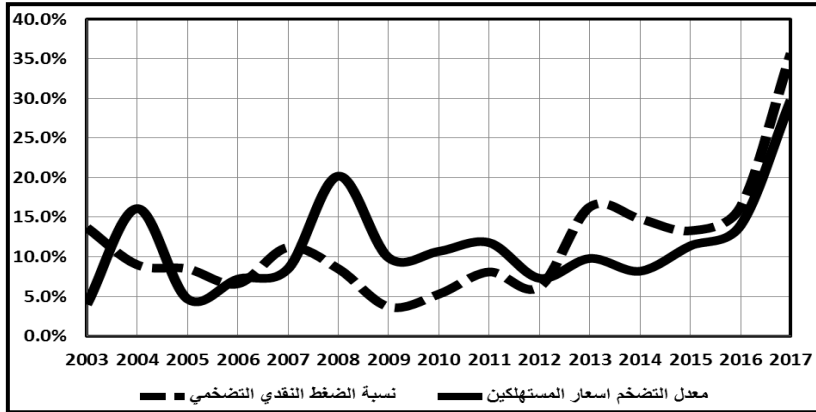
والشكل التالي يوضح تطور معدل نسبة الضغط النقدي التضخمي في مصر من ٢٠٠٣م حتى ٢٠١٧م.

شكل رقم (٦): نسبة الضغط النقدي التضخمي في مصر ٢٠٠٣م : ٢٠١٧م (%)



من الشكل السابق يتضح أن نسبة الضغط النقدي التضخمي قد كانت ١٣,٧٪ في عام ٢٠٠٣م، وقد تذبذبت حول اتجاه عام صاعد، حتى بلغت ٣٥,٧٪ في عام ٢٠١٧م. وهو ما يعكس تزايد دور المعروض النقدي في ارتفاع الأسعار في مصر، فضلاً عن وجود علاقة تبادلية بين التضخم وعرض النقود، فكلما زاد عرض النقود ارتفعت الأسعار، وكلما ارتفعت الأسعار نشأت حاجة لزيادة المعروض النقدي، وهذا لا يقلل من أهمية العوامل الأخرى المسببة للتضخم، والتي قد تخفف أحياناً من أثر الضغط النقدي، كما هو موضح بالشكل التالي.

شكل رقم (٧): الضغط التضخمي ومعدل التضخم في مصر (٢٠٠٣: ٢٠١٧م)



كما هو واضح من الشكل السابق فقد كانت نسبة الضغط التضخمي أعلى من معدل التضخم في مصر في بعض السنوات، وهو ما يعني أن هناك عوامل أخرى خففت من هذا الضغط النقدي التضخمي بجذبها معدل التضخم إلى أسفل، ومن أبرز الأمثلة على ذلك

الفترة التي تلت عام ٢٠١٢م وامتدت إلى ٢٠١٧م. وهناك أُوام أخرى كان معدل التضخم أعلى من نسبة الضغط التضخمي بما يعني قيام العوامل الأخرى غير النقدية بدفع معدل التضخم نحو الارتفاع، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الفترة الممتدة من بعد عام ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١١م.

حادي عشر - تصور مقترح لإصلاح نظام النقد المحلي المصري:

من العرض السابق يتضح لنا أن النظام المعدني أفضل من نظام النقد الورقي الإلزامي، وبالتالي فالأفضل على الإطلاق هو العودة للنظام المعدني، مع ملاحظة أنه إذا كان من السهل نسبياً التحول من النظام المعدني إلى نظام النقود الورقية الإلزامية، فإنه من الصعب العودة إلى النظام المعدني. وبشكل عام هناك ثلاثة طرق للعودة للنظام المعدني، وهي كالتالي:^(١)

١. الطريقة الأولى: هي رفع قيمة النقود تدريجياً حتى تصبح معادلة لقيمة الذهب التي كانت عليها من قبل، وهي ٨,٥ جرام ذهب عيار ٢١ بالنسبة للجنيه المصري. وهو أمر صعب حالياً نظراً للتدهور الهائل الذي حدث لقيمة الجنيه بالنسبة للذهب، حيث يبلغ سعر جرام الذهب عيار ٢١ في وقتنا الحالي مبلغ ٦٥٠ جنيه تقريباً، وبالتالي فوزن الجنيه المصري حالياً هو ١,٥٤ ملليجرام ذهب عيار ٢١ أي حوالي ٠,٠٠١٥٤ جرام، ومن الصعب جداً زيادته ليعود إلى ٨,٥ جرام كما كان سابقاً، إذ يتطلب ذلك مضاعفة قيمته الذهبية الحالية بأكثر من خمسة آلاف مثل، بعبارة أخرى الجنيه المصري الذهبي القديم بوزن ٨,٥ جرام ذهب عيار ٢١ يعادل حوالي ٥٥٠٠ جنيه ورقي إلزامي بمتوسط أسعار ٢٠١٩م. وجدير بالذكر أن هذا التدهور الشديد قد حدث خلال حوالي مائة عام فقط.
٢. الطريقة الثانية: هي اعتبار تدهور قيمة العملة نهائياً وبالتالي تخفيض وزن العملة بالذهب، وهو ما يصعب تطبيقه حالياً أيضاً بسبب التدهور الشديد في قيمة الجنيه بالنسبة للذهب.
٣. الطريقة الثالثة: في حالة التدهور الشديد في قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهب عظيماً، فيمكن إلغاء العملة الحالية نهائياً وإحلال عملة جديدة محلها، وسحبها من التداول تدريجياً، وهي الطريقة المناسبة لوضع الجنيه المصري في وقتنا الحالي.

(١) أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق. ص: ٥٧٩-٥٩٠.

ويرى الباحث أن أفضل حل هو العودة لنظام المعدنين (المسكوكات الذهبية والفضية)، وهذا يستلزم أولاً توفير الكميات اللازمة من الذهب والفضة، وتكنولوجيا سك عالية الدقة والأمان، وتثبيت نسبة التبادل بين الذهب والفضة دولياً وتجرى المضاربة عليهما، وإلغاء اتفاق بريتون وودز وإبرام اتفاق جديد يسمح للدول بربط عملاتها بالذهب والفضة، وإنشاء منظمة دولية (فوق قومية) للرقابة على النقود في العالم بحيث يتم وضع شروط معينة كعيار الذهب والفضة، وربما توحيد مسميات النقد الذهبي بالدينار كما كان في الماضي وتثبيت وزن الدينار والدرهم عالمياً، ويمكن أن تمنح كل دولة الحق في نقش ما يعبر عن حضارتها وثقافتها على العملة الخاصة بها، أو أن يتم توحيد تصميم العملة عالمياً، وتصبح قابلة للتداول في جميع أنحاء العالم.

وعلى سبيل المثال يمكن إصدار عملة الدينار المصري، ليعادل وزنه ٤,٢٥ جرام ذهب عيار ٢٤ على سبيل المثال (ليكون موافقاً للدينار الإسلامي الشرعي عند الفقهاء المعاصرين)، أو بوزن ٤,٨٦ من عيار ٢١، ويتم إلغاء وسحب العملات الورقية الحالية من التداول. وأثناء عملية السحب التدريجية يتم تقويم الدينار بالجنيه حسب سعر الذهب في السوق وتثبيته، فيصبح الدينار المصري الجديد معادلاً لمبلغ ٣٢٠٠ جنيه مصري تقريباً بمتوسط أسعار عام ٢٠١٩م. ويمكن استحداث عملة فضية باسم الدرهم المصري، وبافتراض أن قيمة ٢٠٠ درهم تساوي ٢٠ دينار (أي أن الدينار يعادل عشرة دراهم) سيصبح وزن الدرهم حوالي ٣٢ جرام فضة خالصة (الجنيه المصري المعدني الحالي يزن ٢٦ جرام)، وتكون قيمته هي ٣٢٠ جنيه تقريباً.

وبطبيعة الحال يمكن إصدار عملة كأجزاء من الدينار الذهبي كالنصف والربع، وكذلك عملات مضاعفة الدينار مثل الدينارين والخمسة دينارات، وهكذا. ونفس الشيء بالنسبة للدرهم الفضي.

المطلب الثالث

تطور النظام النقدي الدولي وتصور مقترح لإصلاحه

أولاً - النظام النقدي الدولي من ١٩٤٥م حتى ١٩٧٠م:

في عام ١٩٤٥م الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية بدأ صندوق النقد الدولي ممارسة مهامه، ودخلت اتفاقية بريتون وودز حيز التنفيذ، ودب الخلاف بين الأعضاء، ففي الوقت الذي فسر فيه فريق منهم الاتفاقية بأنها تعيد الذهب إلى عرش النظام النقدي الدولي عن طريق الدولار الأمريكي المقوم بالذهب، رأى فريق آخر بقيادة "كينز" أن الاتفاق يعنى التخلي عن نظام الذهب. وتلاحظ خلال السنوات التالية أن جميع الدول قد قامت بإصدار

العملات الورقية دون التقيد بالغطاء الذهبي، حيث بات التعادل مع الذهب مجرد تعادل اسمي لا وجود له في الواقع. وهو ما دفع البعض للقول بأن صندوق النقد الدولي فقد هيئته منذ بدء نشاطه، وتحول إلى هيئة دولية ترصد المتغيرات النقدية في العالم، دون أن يكون له قدرة على التحكم في تلك المتغيرات.^(١)

وشهدت الفترة من ١٩٤٥م وحتى ١٩٥٨م أعمال إعادة تعمير أوروبا بمساعدات أمريكية في إطار اتفاقية القروض "الأنجلوأمريكية" و"خطة مارشال"، فنمت التجارة الأوروبية الخارجية وباتت أوروبا في لهفة شديدة للدولارات الأمريكية، نظراً لأن أمريكا كانت مصدرهم الوحيد للسلع سواء الاستهلاكية أو الرأسمالية. ولكن بنهاية الخمسينيات كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت عجزاً في ميزان مدفوعاتها بمتوسط ٣ مليار دولار سنوياً، في الوقت الذي تمكن الأوروبيون من تحقيق فوائض مكنهم من تكوين احتياطي دولاري.^(٢) وفي عام ١٩٦٠م وصلت قيمة دولارات المستحقات الأجنبية الرسمية المستحقة على أمريكا حجم مخزون الذهب الأمريكي كاملاً تقريباً، وكان من الواضح أن استمرار ذلك الاتجاه يعني عدم كفاية ما لدى أمريكا من مخزون ذهبي لتغطية المستحقات المستقبلية المحتملة، وهو ما أدى إلى الخوف من أن قيام المستحقين بمطالبة أمريكا بتحويل الدولارات إلى ذهب سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل الذهب، وترتفع قيمة العملات الأخرى بالنسبة للدولار. وبالفعل بدأ حملة الأصول السائلة بالتخلص من الدولارات وشراء الذهب من الأسواق الخاصة،^(٣) بالإضافة لشراء العملات الأجنبية وعلى رأسها الفرنك السويسري والمارك الألماني، مما دفع أسعار الذهب في الأسواق الخاصة فتجاوزت ٤٠ دولار للأوقية، فقامت

(١) السيد محمد الملط: مرجع سابق. ص: ٩٥، ٩٦.

(٢) موردخاي كريانين: مرجع سابق. ص: ٤٠٢.

(٣) من الضروري هنا توضيح الفرق بين أسواق الذهب الخاصة والأسواق الرسمية، فالسوق الخاص للذهب كان يتمركز في لندن وزيورخ ويستطيع المواطنين بيع وشراء سبائك الذهب فيه. وأما السوق الرسمية فيتم فيها بيع وشراء سبائك الذهب بين حكومات العالم وفقاً لقواعد بريتون وودز، بالسعر الرسمي وهو ٣٥ دولار للأوقية، وكان السعر في السوق الخاصة قريب من السعر الرسمي أو مساوياً له، رغم عدم تحديده إدارياً في الأسواق الخاصة، ولكن كانت أمريكا تدخل بالبيع والشراء في السوق الخاصة للحفاظ على استقرار سعر الذهب لما في ذلك من ثقة في الدولار.

أمريكا وبعض الدول الصناعية بإنشاء مجمع الذهب في لندن بنهاية عام ١٩٦١م للوقوف بمخزوناتهم الذهبية للحفاظ على سعر ٣٥ دولار للأوقية، فانسحب المضاربون من السوق.^(١)

وفي مارس ١٩٦٨م وقعت أزمة كبيرة في أسواق الذهب الخاصة (الحرّة)، ولم يفلح مجمع الذهب في وقف المضاربات المتصاعدة، وخسرت أمريكا مليارين من الدولارات لإمداد مجمع الذهب بكميات إضافية لتهدئة السوق. وأثناء هذه الأزمة انخفض الغطاء الذهبي للدولار الأمريكي من ١٠٠٪ إلى ٣١٪ تقريباً، فقد قُدرت الأرصدة الدولارية بالخارج بحوالي ٣٥ مليار دولار، بينما كانت قيمة الأرصدة الذهبية في أمريكا تعادل ما يقرب من ١١ مليار دولار فقط، بعبارة أخرى بلغت الاستحقاقات الخارجية على الولايات المتحدة ثلاثة أضعاف قيمة احتياطياتها من الذهب.^(٢) وهو ما أدى بالبعض للقول بتحول النظام النقدي الدولي من العمل بقاعدة الصرف بالذهب إلى العمل بقاعدة الدولار، وبدأ انفصال السعر في السوق الرسمي عن السعر في السوق الخاصة (نظام طبقتي الذهب)، حيث تم الاتفاق بين الدول على عدم بيع ولا شراء الذهب من الأسواق الخاصة حيث يتم تحديد السعر فيها بقوى العرض والطلب، فوصل سعر الأوقية في الأسواق الخاصة إلى ٤٤ دولاراً للأوقية، بينما استمر السعر في السوق الرسمي ٣٥ دولاراً للأوقية.^(٣)

جدير بالذكر أنه في محاولة من صندوق النقد الدولي لحماية النظام النقدي العالمي من الانهيار على أثر الصراعات والخلافات الدولية، كان قد قام في عام ١٩٦٧م بابتكار وحدة حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights، لخلق نوع جديد من السيولة إلى جانب الدولار، وفي عام ١٩٦٩م اتخذ قراراً بإصدار ٩,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة توزع على الدول الأعضاء خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٢م (٣,٥ مليار في عام ١٩٧٠م، و٣ مليار في عام ١٩٧١م، و٣ مليار في عام ١٩٧٢م).^(٤)

ثانياً – انهيار بريتون وودز:

- (١) جون هيدسون ومارك هرنندر: مرجع سابق. ص: ٧٩٣، ٧٩٤. وثمة سؤال مطروح حول هوية هؤلاء المضاربين وارتباط تلك المضاربات بمصالح اليهود.
- (٢) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف. المرجع السابق. ص: ٢٢٣.
- (٣) جون هيدسون ومارك هرنندر: مرجع سابق. ص: ٧٩٥.
- (٤) جيمس سي إنجرام: المشكلات الاقتصادية الدولية. ترجمة إسماعيل مصطفى شدى، مراجعة د/ محسن عبد الخالق، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٣م. ص: ٢٥١٠-٢٥٥.

عندما تأكد للولايات المتحدة الأمريكية إنها غارقة تماماً في أزمة نقدية حادة، وإنها باتت عاجزة تماماً عن الوفاء بالتزاماتها الدولية الرسمية بتبديل دولاراتها بالذهب على أساس ٣٥ دولاراً للأوقية،^(١) أعلن الرئيس الأمريكي "نيكسون" في ١٥ أغسطس من عام ١٩٧١م، إيقاف العمل مؤقتاً بتحويل الدولارات إلى ذهب أو إلى أي أصول أخرى، وذلك بدون الرجوع لصندوق النقد الدولي ولا التشاور مع حلفاء أمريكا، كما فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ على الواردات القادمة إلى الولايات المتحدة، وبقاء الدولار مقوماً اسمياً على أساس السعر الرسمي، (وهو ما أسماه البعض بنظام تعويم سعر الصرف الثابت).^(٢) ولكن هذا الوضع لم يصمد فتم تخفيض قيمة الدولار في السوق الرسمي مرتين؛ الأولى في ديسمبر ١٩٧١م وفقاً لاتفاقية "سميثونيان" ليصبح سعر الدولار ٣٨ دولاراً للأوقية لمساعدة أمريكا في تحسين ميزان مدفوعاتها مقابل أن تقوم حكومة "نيكسون" بإلغاء ضريبة الواردات التي فرضتها،^(٣) فضلاً عن رفع قيمة الين الياباني ومعظم العملات الأوربية مقابل الدولار، وباتت الأسعار الجديدة تعرف بالأسعار المركزية بدلاً من الأسعار الرسمية، وتم زيادة هامش السماح لأسعار الصرف بالتغير من ١٪ إلى ٢،٢٥٪.^(٤) وتم التخفيض للمرة الثانية في ١٩٧٣م وفقاً لاتفاقية الثعبان في النفق، حيث أصبح السعر الرسمي (المركزي) هو ٤٢،٢٢ دولاراً للأوقية.^(٥) وبات نظام تحديد أسعار الصرف دولياً يعرف بالتعويم المدار أو المنظم.^(٦) ويطلق عليه البعض التعويم القذر.^(٧)

وبسبب اضطرابات النظام النقدي فقد عانت البلاد المتخلفة من انخفاض قيمة احتياطياتها الدولارية بسبب انخفاض سعر الدولار، كما عانت من أزمة سيولة دولية وهو ما أدى إلى تفاقم ديونها الخارجية بسبب العجز المستمر في موازين مدفوعاتها، وذلك باستثناء البلاد النفطية الخليجية التي حققت فوائض هائلة بعدما قامت بتخفيض المعروض من

(١) السيد محمد الملط: مرجع سابق. ص: ٩٩، ١٠٠.

(٢) جون هدسون ومارك هرندر: مرجع سابق. ص: ٨٠٠.

(٣) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف. المرجع السابق. ص: ٢٤٠.

(٤) جون هدسون ومارك هرندر: مرجع سابق. ص: ٨٠٠.

(٥) جوزيف دانيالز وديفيد فاهوز: مرجع سابق. ص: ١١٦.

(٦) جون هدسون ومارك هرندر: مرجع سابق. ص: ٨٠٦.

(٧) جوزيف دانيالز وديفيد فاهوز: مرجع سابق. ص: ١٢٢.

النفط ورفعت أسعار البترول في أعقاب اندلاع الحرب لتحرير سيناء المصرية من المحتل الإسرائيلي في أكتوبر ١٩٧٣ م.^(١)

ثالثاً - النظام النقدي الدولي الحالي:

كان النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي يحظر تعويم أسعار الصرف، ولكن على أثر الأزمات النقدية فقد اجتمع مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، في "جامايكا" عام ١٩٧٦ م، لادخال التعديل الثاني على اتفاقية بريتون وودز، وتحرير أسعار الصرف، مع تدخل الدول عند الحاجة الملحة لذلك، لضمان استقرار أسعار الصرف،^(٢) وقد تقرر في اتفاق جامايكا ما يلي:^(٣)

١. حرية البلاد الأعضاء في الصندوق في أن تختار نظام الصرف الذي ترغب فيه، بما في ذلك تعويم سعر الصرف، على أن تتحمل في ذات الوقت نتائج تصرف البلاد الأخرى إذا ما اتخذت قرارات مشابهة. مع حظر التلاعب في أسعار الصرف لاكتساب مزايا تنافسية غير عادلة في الأسواق الدولية، ويعاب عليها عدم تحديد معيار ذلك.
٢. نزع الصفة النقدية عن الذهب، وبالتالي إلغاء سعره الرسمي أو المركزي، والتعامل معه كسلعة يتحدد سعرها بالعرض والطلب، وتم التغاضي عن دور الذهب كاحتياطي دولي.

(١) مما غير موازين القوى لصالح الولايات المتحدة في مقابلة أوروبا واليابان، بسبب رفع تكلفة الطاقة التي تعتمد هذه الدول على استيرادها مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي خفف من الضغط الأوروبي الياباني على أمريكا. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الأمريكي خلال عامي ١٩٧٦/١٩٧٧ م ما بين ٥٪ و ٦٪، بينما كان هذا المعدل عند ٢٪ وأقل في كل من ألمانيا واليابان على سبيل المثال. وشهدت فترة ١٩٧٩/١٩٨٠ م انخفاضاً كبيراً في سعر الدولار مما أدى إلى زيادة كبيرة في نصيب أمريكا من الصادرات الصناعية. وعلى صعيد الدول المتخلفة ورغم ارتفاع الإيرادات النفطية الهائلة وتحقق فوائض تاريخية للبلاد النفطية، فإنها لم تجد منفذاً للاستفادة من هذه الفوائض إلا في مصارف أمريكا وأوروبا التي امتصت هذه المبالغ الطائلة، لذلك فإن البلاد المتخلفة نفطية كانت أو غير نفطية اشتركت في إنها تعاني من تبعية محكمة للاقتصاد الأمريكي والأوروبي. لمزيد من التفاصيل انظر: موردخاي كريانين: مرجع سابق. ص: ٤٠٦.

(٢) جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز: مرجع سابق. ص: ١١٨، ١١٩.

(٣) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف. المرجع السابق. ص: ٢٤٣، ٢٤٤.

٣. إلغاء التزامات الصندوق والأعضاء تجاه نقل أو تلقي الذهب تبعاً لمواد الاتفاقية القديمة للصندوق.
٤. التخلص من جزء من مقادير الذهب التي بحوزة الصندوق.
٥. إقرار وحدة حقوق السحب الخاصة لتكون الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي.

وقد استمرت بعض الدول حتى بعد انهيار بريتون وودز في تثبيت قيم عملاتها بعملات دول أخرى^(١) وبنهاية عام ١٩٨٠م ارتبطت حوالي ٤٧ دولة بنظام التعويم المدار، وارتبطت ٣٩ عملة بالدولار الأمريكي، و٢٢ عملة بسلة عملات، و١٥ دولة بحقوق السحب الخاصة، و١٢ دولة بالفرنك الفرنسي^(٢) ومن أبرز عيوب نظام الصرف المرن ما يلي^(٣):

١. تغير أسعار الصرف يؤدي إلى حدوث اضطرابات في نظام التجارة والاستثمار لإضافته عنصر مخاطرة جديد متمثل في تذبذب أسعار الصرف.
٢. انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي يضغط لزيادة الأجور والأسعار الداخلية فتزول الميزة التصديرية المكتسبة من انخفاضه.
٣. إن المضاربة على أسعار العملات تؤدي إلى ارتفاعها وهبوطها بما يتجاوز حدود المركز الاقتصادي الحقيقي للدولة.

ومنذ اتباع نظام الصرف المرن المدار، فقد تسببت بعض الممارسات في حروب تجارية، أبرزها الحرب الدائرة الآن بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية غزو البضائع الصينية للأسواق الأمريكية من خلال تخفيض سعر صرف اليوان الصيني واكتساب الصين ميزة تنافسية تمكنها من النفاذ إلى الأسواق الأمريكية وباقي الأسواق في العالم، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية، وردت عليه الصين بالمثل.

ومن أبرز سلبيات النظام النقدي الدولي الحالي على البلاد النامية ما يلي^(٤):

١. عدم السيطرة على مشكلة تضخم الأسعار.

(١) جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز: مرجع سابق. ص: ١١٨، ١١٩.

(٢) جون هدسون ومارك هرندر: مرجع سابق. ص: ٨٠٦.

(٣) جيمس سي إنجرام: مرجع سابق. ص: ٢٤٠، ٢٤١.

(٤) لمزيد من التفاصيل: رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف. مرجع سابق. ص: ٢٤٦-٢٧٤.

٢. إنفلات السيطرة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال الساخنة.
٣. زيادة العجز في موازين المدفوعات.
٤. استنزاف الاحتياطيات النقدية الأجنبية.
٥. تدهور أسعار صرف عملاتها.

وقد طالب "روبرت زوليك" (الذي ترأس البنك الدولي ما بين عام ٢٠٠٧م وعام ٢٠١٢م) بضرورة إعادة الذهب للنظام النقدي العالمي مرة أخرى، لما يتميز به من استقرار، في ظل الاضطراب الكبير الحادث في النظام النقدي الدولي وظهور الحاجة لنظام بديل لنظام بريتون وودز الثاني المعروف بنظام جاميكا.^(١)

رابعاً – بيانات الناتج الإجمالي العالمي وإنتاج الذهب والفضة:

للقوف على مدى صلاحية الذهب والفضة للعودة إلى لعب دور النقود، سيتم استعراض البيانات الخاصة بالناتج العالمي الإجمالي، وكل من إنتاج واحتياطي الذهب والفضة عالمياً، وذلك على النحو التالي.

(١) بيانات الناتج العالمي الإجمالي:

يوضح الجدول التالي قيمة الدخل الإجمالي العالمي من ١٩٦٠م حتى ٢٠١٨م بالتريليون دولار، وفقاً لبيانات البنك الدولي المنشورة على موقعه الرسمي.

جدول رقم (٤): الناتج العالمي الإجمالي ١٩٦٠: ٢٠١٨ (تريليون دولار)

السنة	الناتج العالمي الإجمالي	السنة	الناتج العالمي الإجمالي
1960	1.3	1990	22.6
1961	1.4	1991	23.9
1962	1.5	1992	25.4
1963	1.6	1993	25.8
1964	1.8	1994	27.7
1965	1.9	1995	30.8
1966	2.1	1996	31.5
1967	2.2	1997	31.4
1968	2.4	1998	31.3

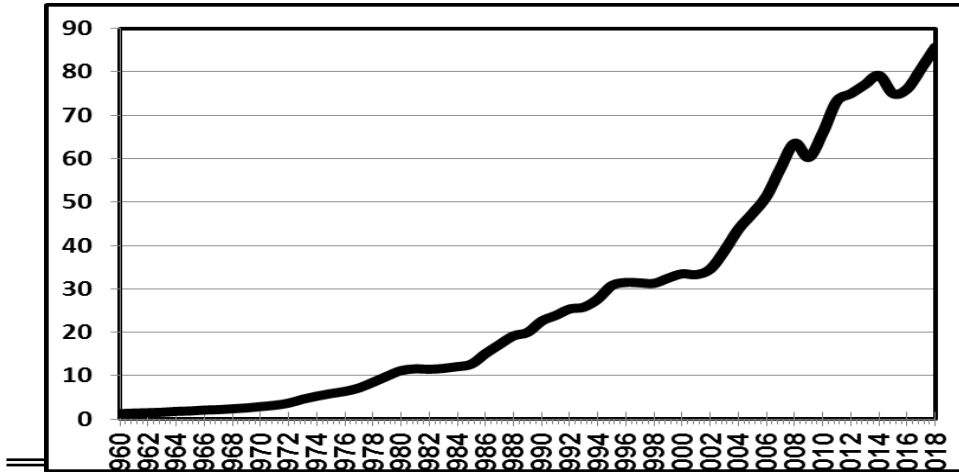
(١) صابر يونس صالح: تجديد دور الذهب في نظام النقد الدولي. مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٥٠٥، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير ٢٠١٢م. ص: ٢٥٨، ٢٥٩.

السنة	الناتج العالمي الإجمالي	السنة	الناتج العالمي الإجمالي
1969	2.6	1999	32.5
1970	2.9	2000	33.5
1971	3.2	2001	33.3
1972	3.7	2002	34.6
1973	4.6	2003	38.8
1974	5.3	2004	43.8
1975	5.9	2005	47.4
1976	6.4	2006	51.4
1977	7.2	2007	57.9
1978	8.5	2008	63.6
1979	9.9	2009	60.3
1980	11.2	2010	66
1981	11.6	2011	73.3
1982	11.5	2012	75
1983	11.7	2013	77.1
1984	12.1	2014	79.2
1985	12.7	2015	75
1986	15.1	2016	76.1
1987	17.2	2017	80.8
1988	19.2	2018	85.7
1989	20		

المصدر: موقع البنك الدولي على الإنترنت): www.albankaldawli.org

شكل رقم (٨) : الناتج العالمي الإجمالي من ١٩٦٠م حتى ٢٠١٨م

(تريليون دولار)



من الشكل السابق يتضح أن الناتج العالمي الإجمالي قد ارتفع من ١,٣ تريليون دولار في عام ١٩٦٠م إلى ٨٥,٧ تريليون دولار عام ٢٠١٨م. وفيما يخص معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي لدول العالم، فالجدول التالي يوضح تطوره منذ ١٩٦١م حتى ٢٠١٨م.

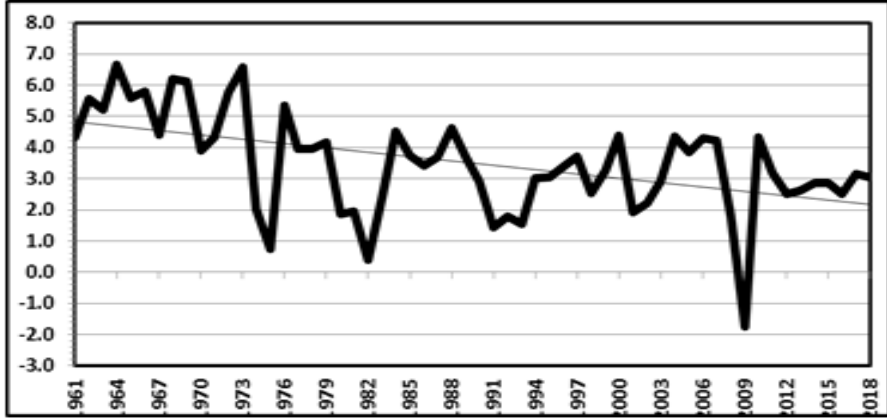
جدول رقم (٥): نمو الناتج العالمي الإجمالي الحقيقي (١٩٦١م: ٢٠١٨م) (%)

السنة	نمو الناتج العالمي الإجمالي الحقيقي	السنة	نمو الناتج العالمي الإجمالي الحقيقي
١٩٦١	٪٤,٣٢	١٩٩٠	٪٢,٩٢
١٩٦٢	٪٥,٥٧	١٩٩١	٪١,٤٣
١٩٦٣	٪٥,٢١	١٩٩٢	٪١,٧٨
١٩٦٤	٪٦,٦٦	١٩٩٣	٪١,٥٣
١٩٦٥	٪٥,٥٨	١٩٩٤	٪٣,٠١
١٩٦٦	٪٥,٨٠	١٩٩٥	٪٣,٠٣
١٩٦٧	٪٤,٤١	١٩٩٦	٪٣,٣٩
١٩٦٨	٪٦,٢٠	١٩٩٧	٪٣,٧٠
١٩٦٩	٪٦,١٢	١٩٩٨	٪٢,٥٤
١٩٧٠	٪٣,٨٩	١٩٩٩	٪٣,٢٥
١٩٧١	٪٤,٣٤	٢٠٠٠	٪٤,٣٨
١٩٧٢	٪٥,٧٨	٢٠٠١	٪١,٩٢
١٩٧٣	٪٦,٥٧	٢٠٠٢	٪٢,٢٠
١٩٧٤	٪٢,٠٢	٢٠٠٣	٪٢,٩٠
١٩٧٥	٪٠,٧٤	٢٠٠٤	٪٤,٣٧
١٩٧٦	٪٥,٣٥	٢٠٠٥	٪٣,٨٤
١٩٧٧	٪٣,٩٥	٢٠٠٦	٪٤,٢٩
١٩٧٨	٪٣,٩٦	٢٠٠٧	٪٤,٢٢
١٩٧٩	٪٤,١٦	٢٠٠٨	٪١,٨٢
١٩٨٠	٪١,٨٦	٢٠٠٩	٪١,٧٣-
١٩٨١	٪١,٩٤	٢٠١٠	٪٤,٣٢
١٩٨٢	٪٠,٣٩	٢٠١١	٪٣,١٨
١٩٨٣	٪٢,٤٢	٢٠١٢	٪٢,٥١
١٩٨٤	٪٤,٥٢	٢٠١٣	٪٢,٦٢
١٩٨٥	٪٣,٧٣	٢٠١٤	٪٢,٨٦
١٩٨٦	٪٣,٤١	٢٠١٥	٪٢,٨٦
١٩٨٧	٪٣,٦٩	٢٠١٦	٪٢,٥١
١٩٨٨	٪٤,٦٢	٢٠١٧	٪٣,١٤
١٩٨٩	٪٣,٦٨	٢٠١٨	٪٣,٠٣

السنة	نمو الناتج العالمي الإجمالي الحقيقي	السنة	نمو الناتج العالمي الإجمالي الحقيقي
	٣,٤٩٪		المتوسط

المصدر: موقع البنك الدولي على (الإنترنت): www.albankaldawli.org

شكل رقم (٩): نمو الناتج العالمي الإجمالي من ١٩٦١م حتى ٢٠١٨م (%)

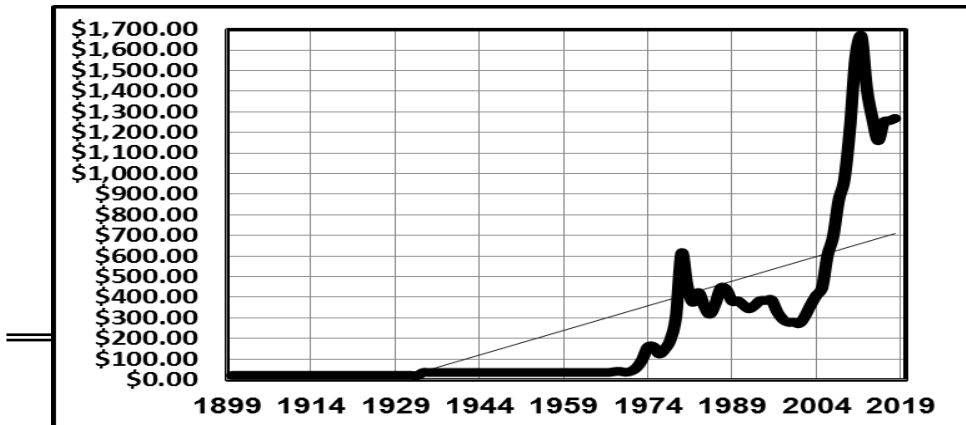


من الجدول والشكل السابقين يتضح أن معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي قد بلغ ٤,٣٪ في عام ١٩٦١م وتذبذب حول اتجاه عام هابط حتى بلغ ٣٪ في عام ٢٠١٨م، وحقق أعلى نسبة في عام ١٩٦٤م بمقدار ٦,٧٪، ثم في عام ١٩٧٣م بمقدار ٦,٦٪، ودار حول متوسط حسابي قدره ٣,٥٪ تقريباً خلال الفترة المشار إليها.

(٢) بيانات الذهب:

منذ الخروج على قاعدة الذهب فقد أصبح سلعة يقدر ثمنها بتفاعل قوى السوق، وفيما يلي رسم بياني يوضح تطور سعر أوقية الذهب بالدولار الأمريكي من عام ١٩٠٠م حتى عام ٢٠١٨م، بناء على بيانات الجدول رقم (٢) من هذا البحث.

شكل رقم (١٠): تطور ثمن أوقية الذهب ١٩٠٠م: ٢٠١٨م (بالدولار)



من الشكل السابق يتبين أن سعر أوقية الذهب قد كان ٢٠,٦٧ دولار في عام ١٩٠٠ م، وقد تذبذب حول اتجاه عام صاعد بميل كبير، حتى وصل إلى ١٢٦٨,٤٩ دولار في عام ٢٠١٨ م، حيث بلغ حوالي ٦٣ ضعف ثمنها في عام ١٩٠٠ م. وقد بلغ متوسط معدل نمو سعر الذهب خلال هذه الفترة حوالي ٥,٧٪ سنوياً، وأما معدل تغير سعر الذهب عالمياً اعتباراً من انفصال النقود عن الذهب في عام ١٩٧١ م وحتى ٢٠١٨ م فقد بلغ في المتوسط حوالي ١٠٪ سنوياً، حسب متوسط الأسعار السنوية المعلنة بالدولار. وفي ضوء البيانات المنشورة على الموقع الرسمي لمجلس الذهب العالمي، يوضح الجدول التالي تطور الإنتاج السنوي من الذهب عالمياً خلال الفترة من ١٩٠٠ م حتى ٢٠١٨ م.

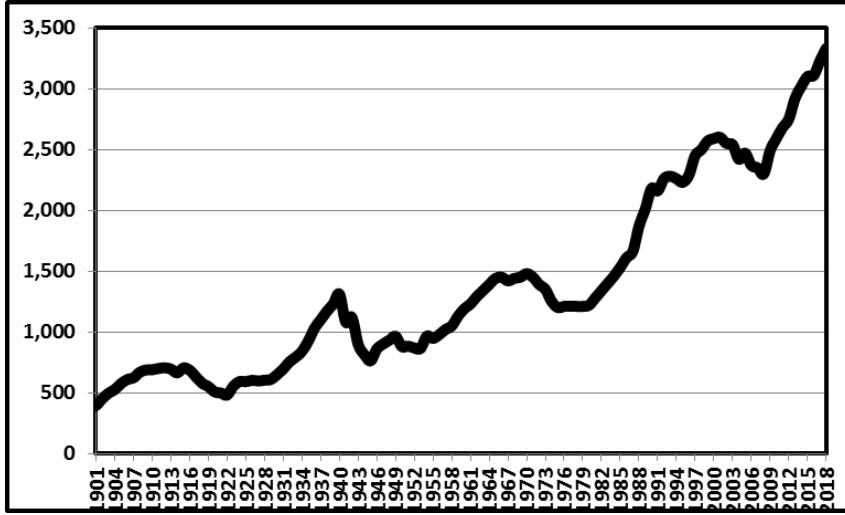
جدول رقم (٦): الإنتاج السنوي من الذهب عالمياً (١٩٠٠ م: ٢٠١٨ م)

السنة	حجم الإنتاج بالطن	معدل النمو %	السنة	حجم الإنتاج بالطن	معدل النمو %
1900	386	-	1960	1,190	5.3%
1901	395	2.3%	1961	1,230	3.4%
1902	451	14.2%	1962	1,290	4.9%
1903	496	10.0%	1963	1,340	3.9%
1904	526	6.0%	1964	1,390	3.7%
1905	575	9.3%	1965	1,440	3.6%
1906	608	5.7%	1966	1,450	0.7%
1907	623	2.5%	1967	1,420	-2.1%
1908	668	7.2%	1968	1,440	1.4%
1909	687	2.8%	1969	1,450	0.7%
1910	689	0.3%	1970	1,480	2.1%
1911	699	1.5%	1971	1,450	-2.0%
1912	705	0.9%	1972	1,390	-4.1%
1913	694	-1.6%	1973	1,350	-2.9%
1914	663	-4.5%	1974	1,250	-7.4%
1915	704	6.2%	1975	1,200	-4.0%
1916	685	-2.7%	1976	1,210	0.8%
1917	631	-7.9%	1977	1,210	0.0%
1918	578	-8.4%	1978	1,210	0.0%
1919	550	-4.8%	1979	1,210	0.0%
1920	507	-7.8%	1980	1,220	0.8%
1921	498	-1.8%	1981	1,280	4.9%
1922	481	-3.4%	1982	1,340	4.7%
1923	554	15.2%	1983	1,400	4.5%
1924	592	6.9%	1984	1,460	4.3%
1925	591	-0.2%	1985	1,530	4.8%
1926	602	1.9%	1986	1,610	5.2%
1927	597	-0.8%	1987	1,660	3.1%
1928	603	1.0%	1988	1,870	12.7%
1929	609	1.0%	1989	2,010	7.5%
1930	648	6.4%	1990	2,180	8.5%

السنة	حجم الإنتاج بالطن	معدل النمو %	السنة	حجم الإنتاج بالطن	معدل النمو %
1931	695	7.3%	1991	2,160	-0.9%
1932	754	8.5%	1992	2,260	4.6%
1933	793	5.2%	1993	2,280	0.9%
1934	841	6.1%	1994	2,260	-0.9%
1935	924	9.9%	1995	2,230	-1.3%
1936	1,030	11.5%	1996	2,290	2.7%
1937	1,100	6.8%	1997	2,450	7.0%
1938	1,170	6.4%	1998	2,500	2.0%
1939	1,230	5.1%	1999	2,570	2.8%
1940	1,310	6.5%	2000	2,590	0.8%
1941	1,080	-17.6%	2001	2,600	0.4%
1942	1,120	3.7%	2002	2,550	-1.9%
1943	896	-20.0%	2003	2,540	-0.4%
1944	813	-9.3%	2004	2,420	-4.7%
1945	762	-6.3%	2005	2,470	2.1%
1946	860	12.9%	2006	2,370	-4.0%
1947	900	4.7%	2007	2,350	-0.8%
1948	932	3.6%	2008	2,300	-2.1%
1949	964	3.4%	2009	2,490	8.3%
1950	879	-8.8%	2010	2,590	4.0%
1951	883	0.5%	2011	2,680	3.5%
1952	868	-1.7%	2012	2,750	2.6%
1953	864	-0.5%	2013	2,920	6.2%
1954	965	11.7%	2014	3,020	3.4%
1955	947	-1.9%	2015	3,100	2.6%
1956	978	3.3%	2016	3,110	0.3%
1957	1,020	4.3%	2017	3,230	3.9%
1958	1,050	2.9%	2018	3,332	3.2%
1959	1,130	7.6%			
2.0%		المتوسط			

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس الذهب العالمي: www.gold.org

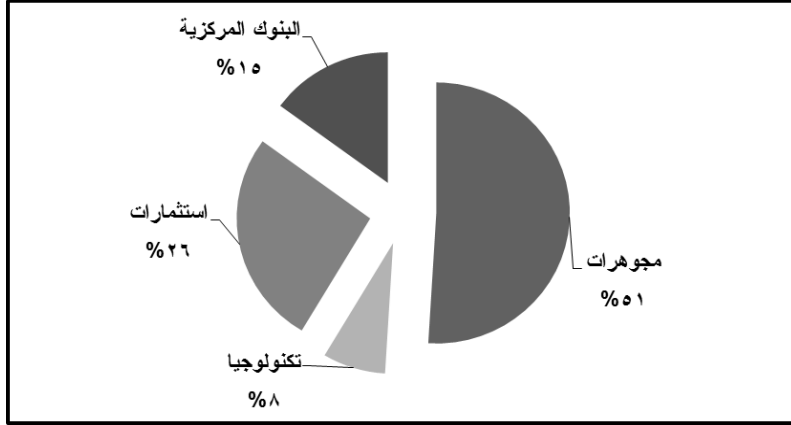
شكل رقم (١١): الإنتاج السنوي للذهب عالمياً ١٩٠٠ م: ٢٠١٨ م (ألف طن)



يتضح من الشكل السابق أن الإنتاج السنوي العالمي من الذهب قد ارتفع من ٣٨٦ طن في عام ١٩٠٠ م، ليبلغ ٣,٣ ألف طن في عام ٢٠١٨ م. وقد بلغ حجم الناتج المتراكم من الذهب حتى ٢٠١٨ م حوالي ١٩٢,١ ألف طن، بقيمة ٨,٧ تريليون دولار تقريباً (حيث كان متوسط سعر الطن حوالي ٤٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨ م).

وفي عام ٢٠١٨ م احتلت الصين المركز الأول بين البلاد المنتجة للذهب في العالم بإنتاج قدره ٤٠٤,١ طن بنسبة ١٢٪ من الذهب المنتج عالمياً، وجاءت استراليا في المركز الثاني بإنتاج ٣١٤,٩ طن بنسبة ٩,٤٪، وفي المركز الثالث جاءت روسيا الاتحادية بإنتاج ٢٩٧,٣ طن بنسبة ٨,٨٪، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية رابعاً بإنتاج ٢٢١,٧ طن بنسبة ٦,٥٪، وفي المركز الخامس كانت كندا بإنتاج ١٨٩ طن بنسبة ٥,٦٪. وجدير بالذكر أن مصر جاءت في المركز ٣٦ بإنتاج ١٤ طن فقط بنسبة ضئيلة جداً تقترب من النصف نقطة مئوية. ووفقاً لما نشره مجلس الذهب العالمي على موقعه الرسمي، فإن استخدامات الذهب في عام ٢٠١٨ م، توزعت على النحو المبين بالشكل التالي:

شكل رقم (١٢): الوزن النسبي لاستخدامات الذهب في عام ٢٠١٨ م



من الشكل السابق يتضح أن الاستخدام الغالب على الذهب هو صناعة المجوهرات والتي مثلت ما يزيد قليلاً عن نصف الاستخدامات بنسبة ٥١٪، وجاء في المركز الثاني استخدام الذهب كأصل استثماري بنسبة ٢٦٪، ثم حل ثالثاً استخدامه كغطاء نقدي احتياطي لدى البنوك المركزية بنسبة ١٥٪، وأخيراً جاء استخدامه في الصناعات التكنولوجية (كالهواتف المحمولة) بنسبة ٨٪.

ووفقاً لبيانات لتقرير مجلس الذهب العالمي عن شهر أغسطس ٢٠١٩ م، فقد بلغ إجمالي الاحتياطي الذهبي حول العالم ما يقرب من ٣٤ ألف طن في أغسطس ٢٠١٩ م، وقد حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول كأكبر دولة لديها حجم احتياطي من الذهب بمقدار ٨١٣٣ طن، وفي المركز الثاني جاءت ألمانيا باحتياطي ٣٣٦٦ طن ذهب، وحل صندوق النقد الدولي ثالثاً باحتياطي قدره ٢٨١٤ طن ذهب، وحلت إيطاليا رابعاً باحتياطي ٢٤٥١ طن ذهب، ثم جاءت فرنسا في المركز الخامس باحتياطي ٢٤٣٦ طن ذهب، وفي المركز السادس كانت روسيا الاتحادية باحتياطي ٢٢٠٧ طن ذهب، وحلت الصين في المركز السابع باحتياطي ١٩٢٦ طن ذهب، وفي المركز الثامن جاءت سويسرا باحتياطي قدره ١٠٤٠ طن ذهب، ثم جاءت اليابان في المركز التاسع باحتياطي قدره ٧٦٥ طن، وعاشراً جاءت الهند باحتياطي

ذهب قدره ٦١٨ طن. وجدير بالذكر أن مصر جاءت في المركز ٣٩ باحتياطي ٧٩ طن ذهب تقريباً.^(١)

وجدير بالذكر أن قيمة العملات المصدرة في جميع بلاد العالم (ورقية ومعدنية) قد بلغت ٧,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٧ م، بينما بلغ المعروض النقدي العالمي وفقاً للمفهوم الضيق للنقود حوالي ٣٦,٨ تريليون دولار (العملات المعدنية والورقية مضافاً إليها قيمة الودائع الجارية)، وأما وفقاً للمفهوم الواسع فقد بلغ المعروض النقدي العالمي حوالي ٩٠,٤ تريليون دولار (المفهوم الضيق مضاف إليه الودائع لأجل). وتمثل قيمة النقود المادية (العملات المعدنية والورقية) حوالي ٨٪ فقط من المعروض النقدي العالمي بالمفهوم الواسع، بينما ٩٨٪ منه يمثل نقوداً غير مادية (ودائع جارية ولأجل).^(٢) وهو ما يبين خطورة الموقف النقدي في العالم، والذي سبق ونبه إليه عالم الاقتصاد الفرنسي الشهير "موريس ألييه"، حيث وضح أنه بواسطة آلية الائتمان يتم باستمرار خلق وسائل دفع من لا شيء، ووسائل الدفع الجديدة هي في الحقيقة خلق قوة شرائية بدون أي مقابل فعلي (سوى وعود بالدفع في المستقبل)، فهي تؤدي إذن إلى زيادة الطلب، ومن ثم ارتفاع الأسعار، لذا تعد المستولة عن التضخم. ويشير "موريس ألييه" إلى ضلال الفكر الاقتصادي المتعلق بآلية التقلبات

(١) الاحتياطي العالمي الإجمالي من الذهب في أغسطس ٢٠١٩ م يساوي ٣٤ مليار جرام، وقد بلغ عدد سكان العالم في نفس العام حوالي ٧,٨ مليار نسمة، وبالتالي فمتوسط نصيب الفرد من احتياطي الذهب العالمي هو ٤,٣ جرام ذهب لكل نسمة، وبالتالي فدولة مثل مصر بلغ تعدادها في هذا العام حوالي ١٠٠ مليون نسمة من المفترض أن يبلغ احتياطي الذهب بها حوالي ٤٣٠ مليون جرام أي ٤٣٠ طن ذهب، ومقارنة بالاحتياطي الفعلي من الذهب في مصر وهو ٧٩ طن نجد أن هناك عجز يقدر بحوالي ٣٥١ طن ذهب. وعلى العكس من ذلك نجد الولايات المتحدة الأمريكية وتعداد سكانها بلغ حوالي ٣٣٠ مليون نسمة، وهو ما يعني ضرورة توافر احتياطي ذهب قدره ١٤١٩ طن، بينما لديها فائض كبير في احتياطي الذهب، حيث يبلغ الاحتياطي الفعلي أكثر من خمسة أمثال نصيب سكانها في المتوسط من الاحتياطي العالمي من الذهب.

(٢) انظر:

- Jeff Desjardins: **All of the World's Money and Markets in One.** October 26, 2017. <https://www.visualcapitalist.com/worlds-money-markets-one-visualization-2017/>

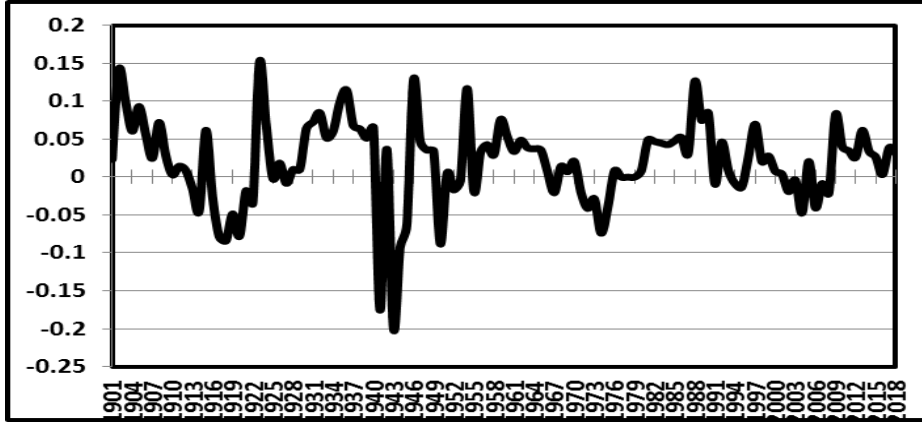
الاقتصادية في قوله: " إنها بالتأكيد لفضيحة فكرية وسياسية كبيرة، بعد تكرر الأزمات الكبرى منذ قرنين على الأقل، لم يظهر أن المجتمعات الديمقراطية قادرة على تحديد المؤسسات الاقتصادية، التي إن لم تؤد إلى إلغاء التقلبات الاقتصادية، فعلى الأقل إلى التخفيف كثيراً من حدتها ...، وما هو أكثر مغزى غياب أي اهتمام لأساس نظام الائتمان الحالي، الذي هو خلق نقود من لا شيء بواسطة النظام المصرفي، وشيوع التمويلات طويلة الأجل بأموال مقترضة لأجل قصير، وهذه العوامل كلها ذات أثر بالغ في زعزعة الاستقرار".^(١)

ويبدو واضحاً التقارب من قيمة حجم المنتج التراكمي من الذهب في العالم (٨,٧ تريليون دولار) وقيمة النقود المصدرة حول العالم (٧,٦ تريليون دولار)، وهو ما يعني أن الذهب قادر على القيام بدور العملات النقدية على المستوى العالمي ككل، بشرط تركيز استخدام الذهب في صناعة النقود بحيث لا يقل عن ٨٧٪ من إجمالي الاستخدامات، وهذا يعني توجيه ٨٪ للتكنولوجيا كما هي، و٥٪ فقط للمجوهرات أي تخفيض استخدام الذهب في المجوهرات إلى عُشر قيمته في عام ٢٠١٨ م، ولنجاح ذلك يجب العمل على عدالة توزيع الذهب بين دول العالم.

وفي ضوء البيانات السابقة، تم حساب معدل نمو الناتج السنوي العالمي من الذهب خلال الفترة من ١٩٠٠ م حتى ٢٠١٨ م، وتم تمثيل النتائج في الشكل التالي.

(١) موريس ألبيه : الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد. الطبعة الأولى ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، ١٩٩٣ ، ص ١٨-٢١.

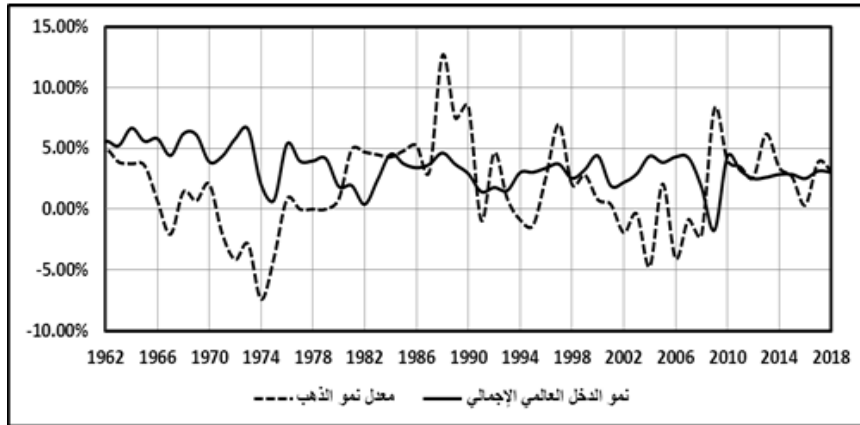
شكل رقم (١٣): نمو الإنتاج العالمي من الذهب من ١٩٠٠ م: ٢٠١٨ م (%)



من الشكل السابق يتبين أن معدل نمو إنتاج الذهب كان يبلغ ٢,٣٪ في عام ١٩٠١ م وقد تذبذب بشدة حول اتجاه عام صاعد ضعيف، وبلغ ٣,٢٪ في عام ٢٠١٨ م، وكان يدور حول متوسط حسابي قدره ٢٪ تقريباً خلال هذه الفترة.

والشكل التالي يقارن بين معدل نمو الناتج العالمي ومعدل نمو الإنتاج السنوي من الذهب عالمياً خلال الفترة من ١٩٦١ م حتى ٢٠١٨ م.

شكل رقم (١٤): نمو الناتج العالمي الإجمالي وإنتاج الذهب ١٩٦١ م: ٢٠١٨ م %



كما هو واضح من الرسم فقد كان معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي أعلى من معدل نمو الناتج السنوي من الذهب خلال معظم الفترة وهو ما يعني أن استخدام الذهب كمنقود لن يترتب عليه ضغط تضخمي. وكما هو واضح فإن متوسط معدل نمو إنتاج الذهب عالمياً (٢٪ تقريباً) كان أقل من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٣,٥٪ تقريباً)، وهو ما

يعني توقع اتجاه الأسعار للانخفاض الطفيف إذا عاد الدور النقدي للذهب، بالإضافة إلى الحاجة لمعدن إضافية يلعب دور النقود إلى جانب الذهب، وأفضل معدن كان يقوم بهذا الدور عبر التاريخ هو الفضة لإجراء المعاملات المحلية لما تتسم به من صغر قيمتها، وعدم مناسبة الذهب لإجراء كثير منها.

(٣) بيانات الفضة:

وفقاً للبيانات المنشورة على الموقع الرسمي لمعهد الفضة العالمي، فإن الجدول التالي يوضح تطور الإنتاج السنوي للفضة في العالم من ١٩٣١م حتى ٢٠١٨م.

جدول رقم (٧): إنتاج العالم من الفضة سنوياً (١٩٣١:٢٠١٨م)

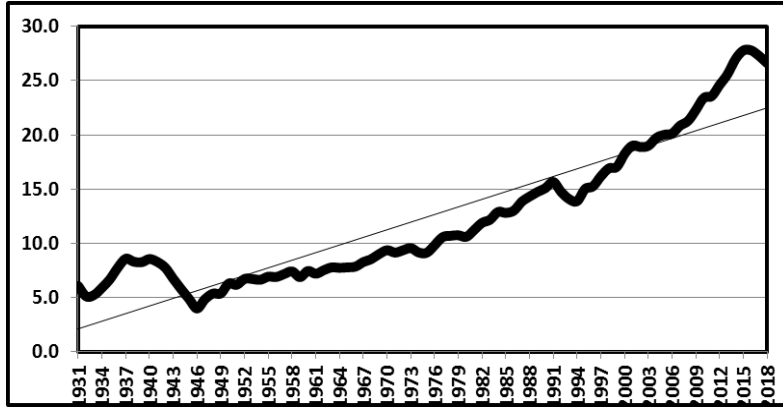
السنة	الإنتاج بالألف طن	معدل النمو السنوي %	السنة	الإنتاج بالألف طن	معدل النمو السنوي %
1931	6.1	-	1975	9.2	-0.2%
1932	5.1	-15.7%	1976	9.8	7.5%
1933	5.3	2.6%	1977	10.6	7.6%
1934	5.9	12.5%	1978	10.7	1.2%
1935	6.7	13.4%	1979	10.8	0.5%
1936	7.8	15.9%	1980	10.6	-1.3%
1937	8.6	10.6%	1981	11.2	5.9%
1938	8.3	-3.3%	1982	11.9	5.9%
1939	8.3	-0.6%	1983	12.2	2.3%
1940	8.6	3.6%	1984	12.9	5.9%
1941	8.3	-3.2%	1985	12.8	-0.7%
1942	7.8	-6.5%	1986	13.0	1.6%
1943	6.7	-13.1%	1987	13.8	6.2%
1944	5.8	-14.2%	1988	14.3	3.5%
1945	4.9	-15.7%	1989	14.8	3.0%
1946	4.0	-17.8%	1990	15.1	2.4%
1947	4.9	21.6%	1991	15.7	3.7%
1948	5.4	10.5%	1992	14.7	-6.0%
1949	5.4	0.3%	1993	14.1	-4.4%

السنة	الإنتاج بالآلف طن	معدل النمو السنوي %	السنة	الإنتاج بالآلف طن	معدل النمو السنوي %
1950	6.3	16.8%	1994	13.9	-1.3%
1951	6.2	-1.9%	1995	15.0	8.1%
1952	6.7	8.9%	1996	15.3	1.7%
1953	6.7	-0.2%	1997	16.2	6.0%
1954	6.7	-1.0%	1998	16.9	4.5%
1955	6.9	4.3%	1999	17.1	0.8%
1956	6.9	-0.4%	2000	18.3	7.1%
1957	7.2	3.9%	2001	19.0	4.2%
1958	7.4	3.4%	2002	18.9	-0.7%
1959	6.9	-7.2%	2003	19.0	0.6%
1960	7.5	8.2%	2004	19.7	3.8%
1961	7.2	-3.5%	2005	20.0	1.5%
1962	7.5	4.6%	2006	20.1	0.6%
1963	7.8	3.5%	2007	20.9	3.6%
1964	7.8	-0.5%	2008	21.3	2.1%
1965	7.8	0.6%	2009	22.3	4.8%
1966	7.9	0.8%	2010	23.4	5.0%
1967	8.3	5.4%	2011	23.6	0.7%
1968	8.6	3.2%	2012	24.6	4.4%
1969	9.0	5.5%	2013	25.6	4.0%
1970	9.4	3.9%	2014	27.0	5.4%
1971	9.2	-2.3%	2015	27.8	3.0%
1972	9.4	2.3%	2016	27.8	0.0%
1973	9.6	2.2%	2017	27.3	-1.8%
1974	9.2	-4.3%	2018	26.6	-2.4%
المتوسط		1.9%			

المصدر: الموقع الرسمي لمعهد الفضة العالمي على (الإنترنت):

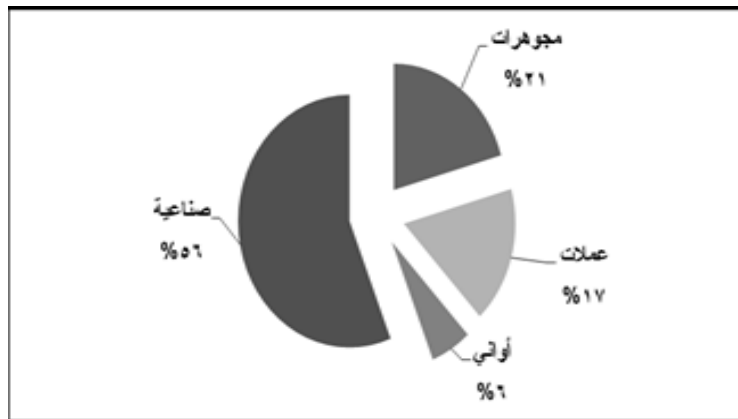
www.silverinstitute.org

شكل رقم (١٥): إنتاج الفضة السنوي العالمي ١٩٣١م: ٢٠١٨م (بالألف طن)



من الشكل السابق يتضح أن حجم الإنتاج العالمي من الفضة كان ٦,١ ألف طن في عام ١٩٣١م، وقد تذبذب حول اتجاه عام صاعد بشكل واضح، حتى بلغ ٢٦,٦ ألف طن في عام ٢٠١٨م. وقد بلغ رصيد المنتج التراكمي من الفضة حتى ٢٠١٨م حوالي ١,٦ مليون طن بقيمة ٨٧٠ مليار دولار تقريباً. ووفقاً لتقرير معهد الفضة العالمي الصادر في عام ٢٠١٩م، والمنشور على موقعه الرسمي، قامت ثلاث دول فقط بإنتاج ٥٣٪ من الفضة في العالم في عام ٢٠١٨م، وهم على الترتيب المكسيك وتنتج ٢٣٪ من الإنتاج العالمي من الفضة، وبيرو وتنتج ١٧٪ منه، والصين وتنتج ١٣٪ منه، وباقي العالم أنتج ٤٧٪ من الفضة في ذلك العام. ووفقاً للتقرير فقد توزعت استخدامات الفضة على النحو المبين في الشكل التالي:

شكل رقم (١٦): استخدامات الفضة في عام ٢٠١٨م



كما هو واضح من الشكل السابق فقد سيطرت الاستخدامات الصناعية على الطلب العالمي على الفضة في عام ٢٠١٨م بنسبة ٥٦٪، ويلها في المركز الثاني المجوهرات بنسبة ٢١٪، ثم

يأتي ثالثاً سك العملات الفضية بنسبة ١٧٪، ويحل أخيراً استخدام الفضة في صناعة الأواني وما على شاكلتها بنسبة ٦٪.

ووفقاً لتقرير المؤسسة الأمريكية للمسح الجيولوجي المنشور على موقعها الرسمي،^(١) فقد بلغ إجمالي الاحتياطيات العالمية من الفضة في عام ٢٠١٨ م حوالي ٥٦٠ ألف طن. وقد اشتركت كل من بيرو وبولاندا المركز الأول باحتياطي قدره ١١٠ ألف طن فضة لكل منهما، بينما جاءت أستراليا في المركز الثاني باحتياطي فضة قدره ٨٦ ألف طن، وحلت روسيا ثالثاً باحتياطي قدره ٥٧ ألف طن فضة، بينما جاءت الصين في المركز الرابع باحتياطي قدره ٤١ ألف طن فضة، وجاءت المكسيك في المركز الخامس باحتياطي قدره ٣٧ ألف طن فضة، ثم تلمها شيلي في المركز السادس باحتياطي قدره ٢٦ ألف طن فضة، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز السابع باحتياطي قدره ٢٥ ألف طن فضة، وثامناً حلت بوليفيا باحتياطي قدره ٢٢ ألف طن فضة، ويعادل احتياطي هذه الدول السبعة حوالي ٩٠٪ من إجمالي احتياطيات الفضة حول العالم في عام ٢٠١٨ م.^(٢)

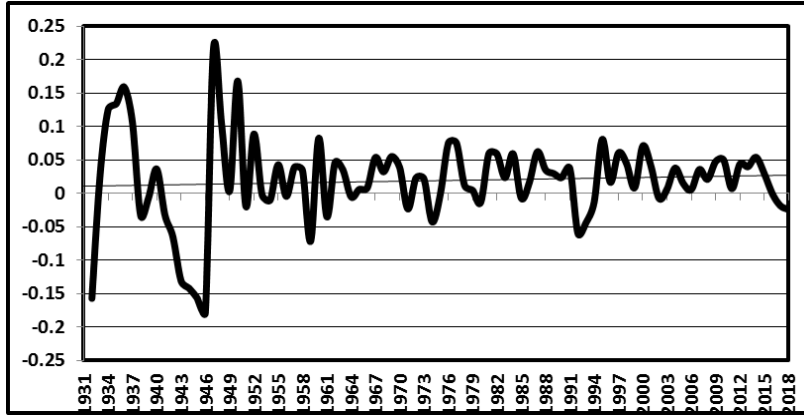
ويجمع قيمة الفضة وقيمة الذهب المنتجين تراكمياً في العالم، نجدهما معاً يبلغان حوالي ٩,٥ تريليون دولار، وهو ما يتجاوز حجم النقد المصدر في جميع دول العالم (٧,٦ تريليون دولار)، أي أن كمية الذهب والفضة الموجودة في العالم ككل تصلح لأن تحل محل الكتلة النقدية العالمية (رصيد النقد المصدر سواء كان معدنياً أو ورقياً)، إذا ما تركز استخدام هذين المعدنين في صناعة النقود وتم الاقتصاد في استخداماتهم الأخرى وتخفيضها إلى أدنى حد.

(١) الموقع الرسمي لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية U.S Geological Survey: www.USGS.gov

(٢) بلغ احتياطي الفضة العالمي الإجمالي حوالي ٥٦٠ مليار جرام في عام ٢٠١٨ م، حيث كان تعداد سكان العالم حوالي ٧,٦ مليار نسمة في نفس العام، أي أن متوسط نصيب الفرد من احتياطي الفضة في العالم هو حوالي ٧٤ جرام فضة، وبلغ تعداد سكان مصر في نفس العام حوالي ٩٨,٥ مليون نسمة، هو ما يعني أن مصر كان يجب أن يكون لديها احتياطي فضة قدره حوالي ٧ آلاف طن فضة، وبالمقارنة بأمريكا البالغ تعداد سكانها ٣٢٧ مليون نسمة في نفس العام، نجد أن الاحتياطي كان يجب أن يساوي حوالي ٢٤ ألف طن، وهو أقل قليلاً من الاحتياطي الفعلي لأمريكا من الفضة البالغ ٢٥ ألف طن.

وقد تم حساب معدل نمو الناتج السنوي العالمي من الفضة خلال الفترة من ١٩٣٢م حتى ٢٠١٨م، وتمثيل النتائج في الشكل التالي.

شكل رقم (١٧) : النمو السنوي لإنتاج الفضة في العالم ١٩٣٢م : ٢٠١٨م (%)



من الشكل السابق يتضح أن معدل نمو إنتاج الفضة كان سالباً وبلغ -٥,٧٪ تقريباً في عام ١٩٣٢م وقد تذبذب بشدة حول اتجاه عام صاعد ضعيف، حتى بلغ حوالي -٢,٤٪ في عام ٢٠١٨م. وقد حقق أقصى انخفاض في عام ١٩٤٦م حيث بلغ حوالي -١٧,٨٪، وبلغ أقصى ارتفاع له في عام ١٩٤٧م حيث وصل إلى حوالي ٢١,٥٪، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفترة حوالي ٢٪.

عاشراً – تصور لإصلاح نظام النقد الدولي برؤية عادلة:

من استعراض تطور نظام النقد الدولي يتبين لنا بسهولة أفضلية النظام المعدني الكامل (الذهب والفضة)، على نظام النقد الورقي الإلزامي، وبالتالي فالإصلاح يتطلب العودة لنظام المعدنين الدولي، وهو ما يستلزم تثبيت نسبة التبادل بين الذهب والفضة دولياً، وتجريم المضاربة عليهما.

وبإضافة آلية التسعير العادل للسلع والخدمات مع استخدام الذهب والفضة كنقود سيتحقق الاستقرار النقدي والسعري على أسس عادلة، ولكن عند زيادة كمية النقود المصدرة والمتداولة سيحدث ضغط نقدي تضخمي مكبوت، وهو ما يعرف بالتضخم المكبوت، الذي يؤدي لظهور السوق الموازية (السوداء) ولا بد من التصدي لها بقوة القانون حتى يتم توجيه الفائض النقدي للاستثمار في منتجات مستحدثة وزيادة الناتج الإجمالي الممكن (أي تحرك منحى إمكانيات الإنتاج للدولة بالزيادة جهة اليمين).

وبالنسبة للتجارة الدولية فقد بلغ حجمها في عام ٢٠١٨ م حوالي ١٩,٥ تريليون دولار وفقاً للبيانات التي نشرتها منظمة التجارة العالمية^(١) وهذه القيمة أكبر بكثير من قيمة الناتج التراكمي للذهب حول العالم، ولذلك ولكي يستطيع الذهب القيام بدور العملة الدولية يجب أن تتم المعاملات بالقيود الدفترية، مع إجراء مقاصة بين الدول في نهاية العام بحيث تقوم الدولة المدينة بسداد الفرق بالذهب، وتقوم كل دولة على حده بتسوية حقوق التجارة، من خلال تحويل الأرصدة الذهبية وإجراء العمليات اللازمة على حسابات المصدرين والمستوردين.

النتائج والتوصيات

توصل البحث لعدة نتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

١. نقود العالم ظلت لآلاف السنوات نقوداً معدنية، وكان الذهب والفضة هما المعدنان النقيديان الأبرز والأكثر استخداماً كنقود لما لهما من مواصفات جعلت منهما الأنسب للاستخدام كنقود معدنية سواء في صورة مسكوكات أو سبائك، ومن أهم مميزات النظام النقدي المعدني هو الاستقرار الكبير في قيمة النقود. إلا أن ذلك لم يمنع الحكام من تخفيض أوزان العملات أو التلاعب في درجة نقاء المعدن وهو ما يفسد النظام النقدي.
 ٢. النقود الورقية فرغم عمرها القصير إلا أنها تسببت في حدوث فوضى نقدية كبيرة، وتضخم في الأسعار غير مسبوق في التاريخ، فهي تفتقر للاستقرار بشدة، مما يترتب عليه تحقيق مكاسب لفئات ضئيلة من الناس على حساب ظلم وخسائر كبيرة للغالبية الساحقة من البشر في العالم، مما يجعل نظام النقود الورقية الإلزامية غير القابلة للتحويل، نظاماً غير قابل للاستمرار ولا بد من تغييره، واستحداث نظام جديد يتسم بالعدالة والكفاءة والاستقرار وبالتالي يصبح قابل للاستمرار.
 ٣. ثبت أن الذهب والفضة مازلا قادرين على لعب دور النقود، فخصائصهما المعدنية ثابتة لم تتغير، كما أن حجم النقد المصدر في العالم أقل قليلاً من الرصيد التراكمي العالمي من معدني الذهب والفضة.
- وفي ضوء النتائج السابقة، يوصي البحث بما يلي:

(١) الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: World Trade Organization: www.WTO.org

١. تغيير النظم النقدية المحلية بالخروج من النظام النقدي الورقي الإلزامي، والتحول إلى نظام الذهب أو الفضة أو نظام المعدنين، مع اشتراط تثبيت وزن وعتار وحدة النقد وعدم تغييرها، وكذلك تثبيت العلاقة النسبية بين الذهب والفضة عالمياً وتجرير عمليات المضاربة عليهما.
٢. توجيه معدني الذهب والفضة للاستخدامات النقدية، واستخدام جزء ضئيل منهما في الصناعات الأخرى، وهو ما يستلزم تخفيض كبير في المستخدم منهما كمجوهرات وحلي للزينة.
٣. إلغاء النظام النقدي الدولي الحالي، والعودة للتعامل بالذهب والفضة كعملات دولية، والتوقف عن استخدام الدولار كعملة دولية وكذلك اليورو وغيرهما من عملات الاحتياطي الدولي. مما يتطلب إنشاء منظمة نقدية عالمية (فوق قومية) بشرط أن تكون توافقية وتراعي مصالح جميع دول العالم بعدالة وشفافية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – القرآن الكريم.

ثانياً – الأحاديث النبوية الشريفة.

ثالثاً – المصادر العربية:

١. تقي الدين المقرئزي: رسائل المقرئزي. دراسة وتحقيق: رمضان البدري، وأحمد مصطفى قاسم، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- رابعاً – المراجع العربية:
٢. إبراهيم القاسم رحاحلة: النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين. مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م.
٣. أبو بكر الصديق عمر متولي، وشوقي إسماعيل شحاتة: اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي. مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٣م.
٤. أحمد أبو إسماعيل: أصول الاقتصاد. الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦م.
٥. أحمد حسني أحمد: مشكلة الدولار والأزمة العالمية. دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩م.
٦. أحمد محمد إبراهيم: الاقتصاد السياسي. الجزء الأول، الطبعة الثالثة، وزارة المعارف العمومية، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥م.
٧. حافظ محمود شلتوت: النقود والبنوك. كلية التجارة، بجامعة الزقازيق فرع بنها، ١٩٩٣م.
٨. حشمت مفتي عبد الراضي: التوظيف الاقتصادي للموارد الطبيعية في ضوء القرآن الكريم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥م.
٩. رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي. الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤م.
١٠. رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
١١. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث. عالم المعرفة، العدد رقم ١١٨، الكويت، ١٩٨٧م.
١٢. -----: الاحتياطات الدولية. دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤م.
١٣. زكريا مهران: موجز النقود والسياسة النقدية. هنداوي، القاهرة، ٢٠١٧م.
١٤. السيد محمد الملت: نقود العالم: متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣م.
١٥. صابر يونس صالح: تجديد دور الذهب في نظام النقد الدولي. مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٥٠٥، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير ٢٠١٢م.

١٦. صبحي تادرس قريصة: النقود والبنوك. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.
١٧. عاطف منصور محمد رمضان: النقود الإسلامية. الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠١١م.
١٨. عبد الحميد الغزالي: أساسيات النقود والبنوك والمصرفية الإسلامية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.
١٩. عمران ن. حسين: الدينار الذهبي والدرهم الفضي: الإسلام ومستقبل النقود. ترجمة تمام عدي، مسجد الجامعة، سان فرناندو، ترينيداد وتوباغو، ٢٠٠٧م.
٢٠. فؤاد هاشم عوض: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١م.
٢١. محمد دويدار: علم الاقتصاد السياسي. منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٥م.
٢٢. محمد عمر شابرا: نحو نظام نقدي عادل. الطبعة الثانية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار البشير، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٢٣. محمود محمد نور: النقود والمصارف في النظم الاقتصادية. مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٧٥م.
٢٤. نبيه غطاس: معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال (إنكليزي – عربي). مكتبة لبنان، ١٩٩٥م.
٢٥. نعمة الله نجيب وآخرون: اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية. قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
٢٦. وهيب مسيحة: أصول النظريات النقدية وسياسة التوظيف. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١م.
- خامساً - المراجع الأجنبية المترجمة للعربية:**
٢٧. باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين. ترجمة: الدكتور طه عبد الله منصور، والدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧م.
٢٨. بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس: الاقتصاد. الطبعة الثانية من ترجمة الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، ٢٠٠٦م.
٢٩. توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد. ترجمة أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أ.د/ أحمد بديع بليح، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٢م.

٣٠. جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز: اقتصاديات النقود والتمويل الدولي. تعريب د/محمود حسن حسني، مراجعة د/ونيس فرج الله، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٢ م.
٣١. جون هدسون ومارك هرنندر: العلاقات الاقتصادية الدولية. ترجمة د/طه عبد الله منصور ود/محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧ م.
٣٢. جيمس سي إنجرام: المشكلات الاقتصادية الدولية. ترجمة إسماعيل مصطفى شدي، مراجعة د/محسن عبد الخالق، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٣ م. ص: ٢٥١٠-٢٥٥.
٣٣. فيكتور مورجان: تاريخ النقود. ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣ م.
٣٤. كلاوس بيندا: صناعات النقود: العالم السري لطباعة أوراق النقد. ترجمة خالد غريب علي، مراجعة هاني فتحي سليمان، هنداوي، ٢٠١٥ م.
٣٥. موردخاي كريانين: الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات. تعريب د/محمد إبراهيم منصور ود/علي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٠ م.
٣٦. موريس ألييه: الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد. الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٣ م.
٣٧. موريس لومبار: الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية: الذهب الإسلامي منذ القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي. نشرها وترجمها توفيق إسكندر بعنوان: بحوث في التاريخ الاقتصادي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦١ م.
٣٨. ميلتون فريدمان: الرأسمالية والحرية. ترجمة مروة عبد الفتاح شحاتة، مراجعة حسين محمود التلاوي، كلمات وهنداوي، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٤ م.
٣٩. ويليام ستانلي جيفونس: الاقتصاد السياسي. ترجمة على أبو الفتوح وآخرون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة والنشر، القاهرة، ٢٠١٤ م.

سادساً - المراجع الأجنبية:

40. Drik Faltin: **UBS research focus: Gold - the ultimate currency.**http://www.ubs.com/content/dam/internethosting/wmr/en/research_focus_gold_2010/en/index.htm
41. P.70-71. <https://www.researchgate.net/publication/31818146>
42. : **history of medical use of silver.** Surgical infections, volume 10, number 3, 2009.
43. Jeff Desjardins: **All of the World's Money and Markets in One.** October 26, 2017.

<https://www.visualcapitalist.com/worlds-money-markets-one-visualization-2017/>

44. Weibo Cai and others: **Applications of gold nanoparticles in cancer nanotechnology**. Review of nanotechnology science and applications, school of medicine and public health, University of wisconsin-Madison, dove medical press ltd, 2008, I.

ساساً - مواقع الإنترنت:

٤٥. موقع البنك الدولي: www.albankaldawli.org

٤٦. موقع البنك المركزي المصري: www.cbe.org.eg

٤٧. موقع مجلس الذهب العالمي: www.gold.org

٤٨. موقع معهد الفضة العالمي: www.silverinstitute.org

٤٩. موقع هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية: www.usgs.gov

ABSTRACT**Evaluating Monetary Systems
(Normative Vision)**

:By

Dr: Ahmad Muhammad Adel Abdul-Aziz
Senior Researcher - Ministry of Social Insurance

Monetary systems are one of the most important issues that have been dealt with in real or positive terms and need to be addressed from an ethical normative perspective. It is clear that the current monetary systems involve an injustice that must be remedied so that it can achieve justice and thus stability and sustainability. Cash depends on gold and silver as the base money, and bronze and bronze as help money. In the modern era, the voices calling for the replacement of paper money have been replaced by coins, on the pretext that gold and silver can not meet the needs of human societies for money in light of the enormous expansion and diversification of products under the great industrial and technological revolution of the world. Since the world came out on the coins, the dollar has played the role of international currency, which has given America an extraordinary competitive edge and caused injustice to other countries. Perhaps everyone will be late on this disaster, and the whole world today needs a new international monetary system, under which all the local monetary systems will change, ensuring justice for all, locally and internationally.

:Keywords

Money, gold, silver, banknote, system, standard, price, justice, supply, demand